مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٠١٧-١٠٨٤، (رجب ١٤٤٣هـ/ فبراير ٢٠٢٢)

آليات الحِجاج في كتاب"الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ) "الباب الأول نموذجا"

د. أماني عبدالعزيز الداود
قسم اللغة العربية ـ كلية اللغات والترجمة ـ جامعة جدة

ملخّص البحث :

يعد الخطاب الحجاجي البؤرة المركزية في إيصال الأفكار وتثبيت المقاصد في ذهن المتلقي، إذ ينطوي على أثرٍ فعالٍ في إقناع الآخرين ؛ كونه محاولة واعية من المتكلّم للتأثير في المتلقي، ومن ثم دفعه نحو تبني رأي ما، وقد نال كتاب "الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري عناية كثير من الباحثين والدارسين، فدرسوه بمناهج مختلفة سياقيّة ونصيّة إلا أنّ المنهج التداوليّ ممثّلاً في الحجاج لم يكن له نصيب من هذه الدراسات، على الرغم من أنه ظهر فيه بجلاء ؛ حيث سعى العسكري إلى إثبات رأيه في قضية الترادف من خلال توظيف جملة من الحجج استعان في عرضها بعوامل وروابط لغويّة ذات دلالات حجاجية، وأدلة مستمدة من موادّ إقناعيّة متنوعة، ومن هنا يتجه هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذا الكتاب باختيار الباب الأول نموذجا منه في محاولة لمقاربة الآليات الحجاجيّة المختلفة التي وظّفها العسكري ؛ للتأثير في المتلقي وإقناعه .

ولتحقيق تلك الأهداف توزعت الدراسة على تمهيد ومبحثين، جاء الأول منهما لتطبيق التحليل التداولي للآليات الحجاجية على خطاب العسكري وفق نظرية

ديكرو، وفيه: (الروابط والعوامل الحجاجية ـ السلم الحجاجي ـ الأفعال الكلامية) في حين جاء الثاني محاولة مقاربة نموذج الدراسة حجاجيّاً وفق رؤية بيرلمان وتتيكاه من خلال إلقاء الضوء على بعض الوسائل الحجاجية الأخرى التي استعان بها العسكري لتدعيم أفكاره وتثبيت مقاصده.

الكلمات المفتاحية: الترادف، الفروق اللغوية، السلم الحجاجي، الروابط الحجاجية، العوامل الحجاجية.

المقدمة

يعدّ الحِجاج ركيزة أساسية في الخطاب يستهدف توجيه المتلقي، وإيصال الأفكار إليه، والتأثير فيه، من خلال وسائل التأثير والإقناع، والتركيز على الأثر الذي يتركه في المتلقي، وقد توجه عدد من علماء الغرب من تخصصات مختلفة في هذا القرن لدراسة الحجاج، ومحاولة التنظير له، وتحديد آلياته، ومن ثَمّ تعدَّدت نظريات الحِجاج بحسب نظر الدارسين إليه، ومن أبرز هؤلاء اللغوي الفرنسي ديكرو الذي أسس نظريَّة في الحِجاج تنطلق من فكرة مفادها:" أننا نتكلم عامة بقصد التأثير" وأن اللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهرية وظيفة حجاجية.

وإذا كانت نظرية الحِجاج تُعنى "بدراسة تقنيات الخِطاب، المؤدِّية إلى تسليم العقول بما يطرح عليها من مسائل"[(١)] فإن لذلك إرهاصات بيّنة وجذورا أصيلة في التراث العربي، حيث نجد من علماء العرب من برز النمط الحجاجي من خلال مصنفاته ودراساته التطبيقية، أو عرضه لآرائه، كما يتجلى ذلك في الكتب والمصنفات التي تعرض للمذاهب والخلافات النحوية أو اللغوية.

ورغبة من الباحث في توظيف نظرية الحِجاج في الكشف عن بعض مكنونات هذا التراث والوقوف على بعض وسائل الحجاج بمنظور حديث، في محاولة للجمع بين النظريات الحديثة والتراث اللغوي، لذا وقع الاختيار على كتاب لغوي ثري يقوم على مبدأ الحجاج، وهو" الفروق اللغوية " لأبي هلال العسكري، إذ قدم فيه أبو هلال نظاما معرفيا في نفي مبدأ التطابق التام في الترادف، وحاول وضع منهج يقوم على اعتبارات للتفريق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، ومن ثم تفسير وجود هذه

---

(١) عبد الله صولة، في نظرية الحجاج، دراسات تطبيقية، ص١٣

الظاهرة، ومما حدا إلى اختيار هذا العمل أنه لم ينل حظّا من المقاربات التداوليّة لاسيما في جوانبها الحجاجيّة، على الرغم من توافر مظاهر الحجاج ووسائله فيه؛ فالجدل الماثل في هذا النص بين منكري الترادف ومثبتيه، ومحاولة إثبات فكرة نفي الترادف بمعنى التطابق التام، كل ذلك وجّه النص وجهة حجاجية بهدف إقناع المتلقي إقناعا مدعما بالأدلة، من هنا تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الآليات الإقناعية الحجاجية في نموذج من هذه المدونة التراثية بتطبيق بعض ما توصّل إليه البحث التداولي من المفاهيم التي ارتكزت عليها نظرية الحجاج، وهي: الروابط والعوامل الحجاجية، السلالم الحجاجية، الأفعال الكلامية، مع الاستعانة برؤية بيرلمان وتيتيكاه التي تعنى بتقنيات الخطاب التي من شأنها أن تؤدّي بالأذهان إلى التسليم.(١)

مدونة الدراسة: وقع الاختيار على الباب الأول من "كتاب الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري بوصفه نموذجا يمثل الكتاب، وذلك لكثرة أبوابه التي يبلغ عددها ثلاثين بابا، ولغزارة الألفاظ التي قام أبو هلال العسكري بالتماس الفروق بينها، أضف إلى ذلك أن العسكري صرح فيه برأيه في إنكار الترادف في اللغة الواحدة، ثم ذكر مقاييسه ومعاييره في التفريق بين الألفاظ المتقاربة في المعاني، فجاء الباب الأول خطابا حجاجيا، تقوم بنيته أساسا على عرض موقف كاتبه أو رأيه تجاه قضية الترادف والدفاع عنه، وتوقع الاعتراض والرد عليه، ومحاولة استمالة المتلقي وإقناعه "وهذا ما نجده في مقدمة الكتاب والباب الأول منه اللذين ضّما الأصول النظرية التي استند إليها

(١) بيرلمان وتيتيكاه، "مصنف الحجاج -الخطابة الجديدة"ص٥، نقلاً عن عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج، دراسات وتطبيقات"ص١١

أبو هلال في تبيين الفروق الدلالية"[١] والأكثر من ذلك أنه يتضمن بنية استدلالية تقوم على التدعيم بالأدلة المتنوعة، وهكذا فالباب الأول يعد بمثابة خطة للكتاب توضح قضية كاتبه ومنهجيته وتسلسل المعايير التي سيقف عندها.

وباتخاذ الدراسة "الباب الأول من الفروق اللغوية" مجالا للتطبيق فإنها تتجه إلى مقاربته مقاربة حجاجيّة معتمدة على رؤية ديكرو وأنسكومبر اللذين يعوّلان على اللغة وما تفرزه من روابط وعوامل حجاجية، مع الاستعانة برؤية بيرلمان وتتيكاه اللذين يركّزان على الحجج وفاعليّتها في توجيه الخطاب الحجاجيّ، حيث برز الخطاب الحجاجي في الباب الأول معتمدا على مجموعة من التقنيات والآليات الحجاجية، ولا يعنينا في هذه الدراسة من تلك التقنيات العديدة والتقسيمات الدقيقة إلا ما توافر منها في النص الحجاجي المختار إذ يصعب حصرها في هذا المقام ؛ وبناء على ذلك اقتضت طبيعة البحث أن يتكوَّن من مبحثين يسبقهما تمهيد على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه (مفهوم الترادف والفروق اللغوية، مفهوم الحجاج).

المبحث الأول: آليات الحِجاج اللغوي، وفيه: (العوامل والروابط الحجاجية، السلالم الحجاجية، الأفعال الكلامية، التكرار)

المبحث الثاني: التدعيم، وفيه: (الدليل ـ القيم ـ المصداقية ـ القياس)

---

(١) الشريف بو شارب، ظاهرة الترادف والاشتراك اللّفظي في كتابي الفروق اللغوية، وفقه اللغة: دراسة لسانية تداولية، ص٦٠

التمهيد

أولا: مفهوم الترادف والفروق اللغوية:

شغلت قضية الترادف موقعا مهما في التراث العربي "فما من أحد من العرب القدامى من الذين اهتموا بقضايا اللسان والنص نحواً وبلاغة وشعراّ ونقداً وتفسيرا إلا وتكلم على الزوج لفظ/معنى، هكذا وجدنا أنفسنا بإزاء قضية تتجاوز التراث النقدي والبلاغي إلى التراث التفسيري واللغوي والفقهي والكلامي والفلسفي"[(١)]

وقد عرّف الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) الألفاظ المترادفة بقوله: هي الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد"[(٢)]، بيد أن ثمة إشكال حول تحديد مفهوم الترادف، فلم يظهر اتفاق بين العلماء الدراسين قديماً وحديثاً على تعريفٍ اصطلاحي له[(٣)]، وسبب الاختلاف حول الظاهرة هو غموض المصطلح اللغوي حتى وصل إلى حدّ التناقض بين إقرار الترادف وإنكاره، ونجم أيضاً عنه خلط واضطراب في النظر إلى الألفاظ والحكم عليها بالترادف أو عدمه"[(٤)]، ويضيق المقام عن عرض تلك التعريفات المتنوعة والآراء المتشعبة، ولعل من أوضح ما قيل في تعريفه أن:" الكلمة المرادفة هي التي تتقارب دلالتها مع غيرها في المعنى العام، لكن لها من خصوصيات الدلالة مالا نكتشفه إلا في سياقها الذي ترد فيه، أما تمام الاتحاد والتطابق

---

(١) أحمد الودرني، قضية اللفظ والمعنى، ص ٣٨.

(٢) الرازي، المحصول في علم أصول الفقه: ١ /٢٥٣، ٢٥٤

(٣) ينظر: محمد المنجد، الترادف ف القرآن الكريم: ١/٣٥

(٤) محمد المنجد، الترادف في القرآن الكريم: ١/٣٢

في المعنى فقد منعه كثير من اللغويين العارفين بدقة الاستعمال، وهذا القول هو الذي يترك فسحة للبحث عن المعاني الدقيقة بين المترادفات"[١]

والكلام عن ظاهرة الفروق اللغوية يقتضي توضيح المقصود بها، إذ هي تلك المعاني الدقيقة التي يلتمسها اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعاني، في إطارها العام والمتغايرة في خصوصيات الدلالة والاستعمال، فيظن ترادفها لخفاء تلك المعاني عن عامة الناس إلّا متكلمي اللغة الأقحاح، أو علماء اللغة والباحثين فيها.

وقد "حرص العلماء على إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ المستعملة فعقدوا فصولا لأشياء تختلف أسماؤها باختلاف أحوالها"[٢] ولعلّ الذي أثارهم أن الناس لم يعودوا يفرقون بين جملة من الألفاظ، ويستعملونها بمعنى واحد، وكلّ ذلك يعود إلى الجهل باللّغة وأسرارها، وأوّل من أثر عنه ذلك هو ابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ) في كتابه (أدب الكاتب) فقد أفرد لهذه الألفاظ بابا خاصا سماه: "باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه فذكر "الفروق بين طائفة من الألفاظ المتقاربة في المعنى" [٣]

وكان الباب مفتوحا للتعليلات والتفسيرات والكشف عن الفروق اللغوية طالما شفعت بالدليل وأيدت بالسماع والقياس، يمثل ذلك قول ابن جني: " فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريق نِهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره"[٤]

ومن أهم ما كتب في هذا الباب كتاب " الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري[١] فهو يعد من الكتب الرائدة التي ألفت في الفروق، إذ يتجه إلى إزالة المشكل

---

(١) محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، ص ٣٤

(٢) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص ٢٩٨

(٣) أدب الكاتب، ص ١٧

(٤) الخصائص، ١/ ١٩٠-١٩١

المشكل بين الألفاظ المتشابهة تشابها يلتبس فيه أحدهما بالآخر في الاستعمال، حتى إن العنوان الذي اختاره العسكري للكتاب بني على القضية الجوهرية التي أراد إثباتها في مؤلفه، وآمن بها وكانت هي الدافع وراء تأليفه، حيث يقول في مقدمته: "ثم إني ما رأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد صُنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة والفطنة والذكاء.. وما شاكل ذلك فإني ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتاباً يكفي الطالب ويقنع الراغب"(٢)

وتبعا للهدف الذي أراده العسكري قام بتقسيم كتابه هذا إلى ثلاثين باباً، جعل في كل باب ألفاظا لمعان متقاربة في موضوع من الموضوعات، فالباب الحادي والعشرون على سبيل المثال: في الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء والسخرية وما بسبيل ذلك، والكتاب بأبوابه الثلاثين مبنى على ما ذهب إليه أبو هلال من أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، وقدم لرأيه هذا بباب جاء بعنوان: "في الإبانة عَن كَون اخْتِلَاف الْعبارَات والاسماء مُوجبا لاخْتِلَاف الْمعَانِي فِي كل لُغَة وَالْقَوْل فِي الدّلَالَة على الفروق بَينهَا"(٣) ذكر فيها الأدلة الشاهدة على أن

=

(١) أبو هلال هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيي بن مهران العسكري ولد عام ٩٢٠م، وتوفي عام ٣٩٥ هـ. وكان شاعرا وأديبا له مؤلفات كثيرة، ويرجع نسبه إلى عسكر مكرم من كور الأهواز، وهو ابن أخت أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، وهو تلميذه أيضا، ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ٩/ ٣٣٨، والزركلي، الأعلام: ١٩٦/٢

(٢) الفروق اللغوية، ص٢٠

(٣) الفروق اللغوية، ص٢٢

اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني في كل لغة، ثم تعرض للمعايير التي يعرف بها الفرق بين هذه المعاني المختلفة.

ومن أهم ما يميز كتاب "الفروق اللغوية" أنه "يطرح أساسا نظريا، وهو أن ألفاظ اللغة لا تتطابق دلاليا، وهو يقدم في الوقت نفسه تطبيقا لهذا الأساس يتسم بالسعي نحو الشمول، وينطوي على إدراك عدد من الآليات التي تقوم عليها العلاقات الدلالية"[١] "والكثير من الدراسات بنت موقف أبي هلال العسكري المتمثل في إنكار وقوع الترادف من خلال كتابه (الفروق اللغوية) على الرغم من أن مقدمة الكتاب والباب الأول منه يحتويان على مفهوم الترادف الذي كان ينكره أبو هلال، وعمل طوال كتابه على تأكيد فكرة أن الترادف التام أو المطلق بين كلمتين هو أمر تأباه اللغة وترف لا تسمح به"[٢]

وهذا "الكتاب الذي نحن بصداه يقوم على فكرة تحديد الفروق الدلالية بين دوال اللغة التي تجمع بينهما مساحة دلالية مشتركة، ومن ثم فقد كان ضرورة منهجية أن يعتمد هذا التحديد على عدد من الأسس والمعايير التي تمكن من إظهار الفروق"[٣] وإزالة المشكل بين الألفاظ المتشابهة، ولا يُقصد به متكلمو العربية الأوائل؛ إذ عرفوا بدقة التعبير وإحلال كلّ لفظ محله؛ لأن صاحبه "أبو هلال يرفض القول بالترادف

(١) محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص٦

(٢)الشريف بوشارب، ظاهرة الترادف والاشتراك اللّفظي في كتابي الفروق اللغوية، وفقه اللغة: دراسة لسانية تداولية، ص٦٠

(٣) محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص٢٤

الكامل لأنه يؤدي إلى الغموض والإبهام، أما الترادف النسبي الذي قد لا يفطن إليه السامع أو القارئ، فهو أمر مقبول وقوعه "[١]

ومما دفع العسكري لتبني هذا الرأي" الرغبة في الوضوح الدلالي، ودفع إشكال ما سمي بالترادف. ولعل أول ملحظ - هنا – هو أن أبا هلال يقر بوجود (التقارب الدلالي) بين لفظ ولفظ ولكن هذا التقارب لا يعني (التطابق)، بل أن ثمة مساحة دلالية للتمايز..."[٢] من ثم يمكن القول إن هدف الحجاج عند العسكري وغايته هو نفي الترادف بمعنى التطابق، وإقرار وجود الفروق الدلالية: "إذاً فهو مخطط معياري مفتوح، الغاية منه في المحصلة الأخيرة إقرار الفروق الدلالية"[٣]

ثانيا: مفهوم الحجاج Argumentation

تباينت الرؤى وتشعبت المفاهيم في الدرس اللساني الحديث حول المقصود بالحجاج، وبرزت مدارس خاصّة ونظريات لها أُسسها ومنطلقاتها وآلياتها، سنعرض لها بإيجاز:

يعد برلمان وتيتكاه (Perelman and Tyteca) من أبرز من تحدث عن الحجاج في مصنفهما "في الحجاج"١٩٥٨م ويعرفانه بقولهما:" موضوع نظرية الحجاج هو درس تقنيات الخطاب التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم" [٤]ويذهبان إلى أن :" غاية كل حجاج

---

(١) عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، ص ٢٢

(٢) محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص ١٠

(٣) محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص ٢٤

(٤) بيرلمان وتتيكاه، مصنف الحجاج: الخطابة الجديدة، ص٥، نقلاً عن عبدالله صولة، في نظرية الحجاج، دراسات وتطبيقات، ص١١.

أن يجعل العقول تذعن لما يطرح عليها من آراء، أو أن تزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجع الحجاج ما وفِّق في جعل حدة الإذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب (إنجازه أو الإمساك عنه)، أو هو ما وفِّق على الأقل في جعل السامعين مهيئين للقيام بذلك العمل في اللحظة المناسبة" [١]

أما ديكرو(Ducrot) ١٩٧٣م فقد وضع نظرية لسانية للحجاج، تهتم بالوسائل اللغوية وبإمكانات اللغة الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلم بقصد توجيه خطابه وجهة ما تحق أهدافه الحجاجية، وتنطلق من مبدأ "أننا نتكلم عامة بقصد التأثير"[٢]

ويتضح مفهوم الحجاج وآلياته عند ديكرو وانسكمبر من خلال (الحجاج في اللغة) فقد اتخذ الحجاج عندهما منحى لغويا مختلفا عمن سبقهما في دراسة الحجاج، فهو "يقوم على اللغة بالأساس بل يكمن فيها"[٣]ويتمثل موضوع الحجاج عندهما في "بيان ما يتضمنه القول من قوة حجاجية تمثل مكونا أساسيا لا ينفصل عن معناه، يجعل المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، يوجه قوله وجهة حجاجية ما"[٤]

وهكذا يظهر أن الباحثين حصرا درس الحجاج في إطار دراسة اللغة،[٥]وليظهر مفهوم الحجاج بصورة أوضح فرق بينه وبين الاستدلال؛ حيث "إن

---

(١) عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ٢٧ -٢٨

(٢) العزاوي، اللغة والحجاج، ص١٤

(٣) شكري مبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ص٣٣٧

(٤) حمادي صمود، أهم النظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، ص ٣٥٢

(٥) ينظر: محسن بن عامر، البعد الحجاجي في مرزبان نامه لابن عربشاه، مجلة قسم الآداب واللغات، ص ٢٩١/ ٢٩٢

الحجاج والاستدلال ظاهرتان من مستويين مختلفين، فأساس الاستدلال هو علاقة اعتقادات المتكلم بحالة الأشياء، أي ترابط الأحداث والوقائع في الكون، أما الحجاج فهو موجود في الخطاب وفي الخطاب فحسب[١]" وهذا مما جعله مرتبطا باللغة، وهو ما عبر عنه شكري المبخوت حين قال:" إن عمل المحاجة باعتباره علاقة بين حجة ونتيجة مختلف عن عمل الاستدلال، فالمحاجة علاقة بين عملين لغويين لا بين قضيتين وهذه الخاصية التي تجعله مرتبطا باللغة الطبيعية"[٢]

كما أن مفاهيم الحجة والنتيجة في أعمال ديكرو الأخيرة أعطيت لها دلالة واسعة ومجردة، فالحجة عبارة عن عنصر دلالي يقدمه المتكلم لصالح عنصر دلالي أخر، والحجة قد ترد في هذا الإطار على شكل قول أو فقرة أو نص، أو قد تكون مشهدا طبيعيا أو سلوكا غير لفظي إلى غير ذلك. والحجة قد تكون ظاهرة أو مضمرة بحسب السياق، والشيء نفسه بالنسبة إلى النتيجة والرابط الحجاجي الذي يربط بينهما.

ومن أبرز المفكرين العرب الذين عالجوا مسألة الحجاج طه عبد الرحمن فهو يُعرف الحجاج بقوله: "حد الحجاج أنه كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها"[٣]، يرى أن الحجاج يتميز عن البرهان بأنه: "تداولي لأن طابعه الفكري مقامي واجتماعي"[٤]

والحجاج وثيق الصلة بالتداوليّة؛ "إذ انبثقت نظرية الحجاج في اللغة من داخل نظرية الأفعال اللغويّة التي وضعها أوستن، وقد قام ديكرو بتطوير أفكار

---

(١) شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ص٣٦٢

(٢) شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ص٣٣٧

(٣) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ٢٢٦

(٤) طه عبد الرحمن، في اصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص ٦٥.

أوستن وآرائه بالخصوص[١] وإذا كانت التداولية هي دراسة اللغة في الاستعمال فثمة صلة وثيقة بينهما، فالحجاج هو عملية تواصلية تسعى إلى التأثير في الآخر بالاعتماد على تمثلات حجاجية تكون في شكل أفكار وآراء و" تحاول أن تنقل عناصر معينة، غرضها خلق أو توكيد قناعات وترتيبات وذلك للتصرف في المواقف، بقصد الإقناع وليس بساطة إثراء معارف المتلقي"[٢] إن هدف التصور التداولي الحجاجي هو "العمل على تحديد دور كل بنية في الخطاب الحجاجي بحيث تتجانس بعضها مع البعض الآخر مع محاولة لتقنين العلاقة بين كل من المقدمات والنتائج"[٣] وتأسيسا على هذا المعنى يصبح الحجاج عملية تواصلية تفاعلية يتفاعل فيه ما هو لفظي بما هو غير لفظي، غايتها الإقناع وسيلتها اللغة.

(١) العزاويّ، الحجاج واللغة، ص ١٢١-١٢٢ ، حافظ علوي، الحجاج مفهومه ومجالاته، ص٥٧

(٢) حافظ علوي، الحجاج مفهومه ومجالاته، ص٢٧٣.

(٣) السابق، ص٢٧١

المبحث الأول
آليات الحجاج اللغوية

"لما كانت اللغة ذات طبيعة حجاجية، وكانت التسلسلات الخطابية محددة بواسطة بنية الأقوال اللغوية وبواسطة العناصر والمواد التي تم تشغيلها، فقد اشتملت اللغات الطبيعية على مؤشرات لغوية خاصة بالحجاج"[(١)] لذا اهتم أعلام التداولية - وفي مقدّمتهم ديكرو - ببيان الدور الذي تقوم به اللغة في توجيه الخطاب الحجاجيّ فعُنيت النظرية الحجاجية "بالوسائل والإمكانات اللغويّة التي تمدّنا بها اللغات الطبيعيّة لتحقيق بعض الأهداف والغايات الحجاجيّة، وهي تختلف بذلك عن النظريات الحجاجيّة الأخرى ذات التوجّه المنطقيّ أو الفلسفيّ أو البلاغي"[(٢)] ولسنا بصدد التفريق بينها، وإنما نتجه في هذا المبحث إلى الوقوف على أبرز المفاهيم التي تحدث عنها ديكرو، وهي: الروابط والعوامل الحجاجيّة والسلالم الحجاجيّة، والأفعال اللغوية، والتي كانت في الوقت نفسه من أهم الآليات الحجاجية والمقومات اللغوية التي ارتكز عليها العسكري في الباب الأول لبناء خطاب مؤثر يحقق جانبا من الأهداف الحجاجية التي قصدها.

١-١- الروابط الحجاجية:

هي عبارة عن مورفيم "وحدة مورفولوجية" تصل بين ملفوظين/ قولين أو أكثر جرى سوقهما في إطار استراتيجية واحدة، إنه نوع من العناصر النحوية والظروف (الواو، الفاء، لكن، إذن، حتى، لأن، بل، لاسيما، بما أن، إذ... إلخ) يقوم بالربط

---

(١) العزاوي، اللغة والحجاج، ص ٢٦

(٢) أبوبكر العزاوي، البنية الحجاجيّة للخطاب القرآني: سورة الأعلى نموذجاً، ص١٢٠

بين فعلين لغويين اثنين، وبالتالي فهو موصل تداولي يعمل على تفكيك مكونات الفعل اللغوي ليجعل منها لغوية يحمل عليه وهي منفصلة بعضها عن بعض"[١]

إذن فالروابط الحجاجية من ركائز الحجاج اللغوي، وبناء عليه حدد ديكرو مفهوما جديدا لهذه الروابط في إطار نظرية الحجاج اللغوي والتداولي، فهي في نظره أدوات "تربط بين قولين أو بين حجتين على الأصح (أو أكثر) وتسند لكل قول دورا محددا داخل الاستراتيجية الحجاجية العامة"[٢] وهي "عناصر لغوية تلعب دورا أساسيا في اتساق النص وانسجامه، وربط أجزائه شكلا ومضمونا من أجل تحقيق الوظيفة التوجيهية الحجاجية للملفوظات".[٣]

ومن يتأمل خطاب العسكري في الباب الأول يجد أنه يزخر بمجموعة من الروابط،[٤] سوف ننتقي بعضا منها ونحللها وفق استعمالاتها الحجاجية، ومنها الآتي:

١١ـ١ــ حرف العطف "الواو: يستعمل "الواو" حجاجيا وذلك بترتيب للحجج ووصل بعضها ببعض، بل وتقوي كل حجة منها الأخرى، وتعمل على الربط النسقي أفقيا على عكس السلم الحجاجي"[٥]

واستعملت الواو للربط بين الحجج في النص الحجاجي ومثال ذلك: " فَهَذَا يدل على أَن كل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي وَعين من الْأَعْيَان فِي لُغَة وَاحِدَة فَإِن كل وَاحِد مهما يَقْتَضِي خلاف مَا يَقْتَضِيهِ الآخر وَإِلَّا لَكَانَ الثَّانِي فضلا لَا

(١) الراضي رشيد، الحجاجيات اللسانية عند إنسكوبرو ديكورو، ص ٢٣٤

(٢) العزاوي، اللغة والحجاج، ص٢٧

(٣) ينظر رسائل الإمام عليه السلام في نهج البلاغة: دراسة حجاجية، ص٩٣ ـ ٩٤

(٤) صنف العزاوي هذه الروابط بالنظر إلى دورها الحجاجي، ينظر: اللغة والحجاج، ص٦٥

(٥) ينظر: عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص٤٧٢

يحْتَاج إِلَيْهِ وَإِلَى هَذَا ذهب الْمُحَقِّقُونَ من الْعلمَاء، وإليه أَشَارَ الْمبرد فِي تَفْسِير قَوْله تَعَالَى: {لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}[١] " المائدة/٤٨

وَإِلَّا لَكَانَ الثَّانِي فضلا لَا يحْتَاج إِلَيْهِ

وَإِلَى هَذَا ذهب الْمُحَقِّقُونَ من الْعلمَاء

وإليه أَشَارَ الْمبرد فِي تَفْسِير...

"وواضع اللُّغَة حَكِيم لَا يَأْتِي فِيهَا بِمَا لَا يُفِيد"

نجد أن الحجج السابقة جاءت متسقة وغير منفصلة بفضل الرابط الحجاجي "الواو" وكل حجة تقوي الحجة الأخرى لتقوية النتيجة الكبرى، وهي إثبات الفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة.

ومما استعملت فيه الواو للربط بين الحجج قول العسكري: "وَكَذَلِكَ الْمُؤمن وَإِن كَانَ هُوَ الْمُسْتَحق للثَّواب فَإِن قَوْلنَا مُسْتَحقّ للثَّواب يُفِيد خلاف مَا يفِيدهُ قَوْلنَا مُؤمن، وَكَذَلِكَ جَمِيع مَا فِي هَذَا الْبَاب؛ وَلِهَذَا الْمَعْنى قَالَ الْمبرد الْفرق بَين أبصرته وبصرت بِهِ على اجْتِمَاعهمَا فِي الْفَائِدَة أَن بصرت بِهِ مَعْنَاهُ أَنَّك صرت بَصيرًا بموضعه وَفعلت أَي انْتَقَلت إِلَى هَذَا الْحَال، وَأما أبصرته فقد يجوز أَن يكون مرّة وَيكون لأكْثر من ذَلِك، وَكَذَلِكَ أدخلته وَدخلت به"[٢]

١-١-٢- حتى: "إن دور هذا الرابط يتمثل في إدراج حجة جديدة، أقوى من الحجة المذكورة قبله، والحجتان تخدمان نتيجة واحدة لكن بدرجات متفاوتة من حيث القوة الحجاجية" [٣]

---

(١) الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، ص٢٢

(٢)الفروق اللغوية، ص٢٥

(٣) العزاوي، اللغة والحجاج، ص ٧١

وقد وردت حتى في موضعين، أولهما قول العسكري: "وَإِذا كَانَ اخْتِلَاف الحركات يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي فاختلاف الْمعَانِي أَنْفسهَا أولى أَن يكون كَذَلِك وَلِهَذَا الْمَعْنى أَيْضا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ من أهل الْعَرَبيَّة إِن حُرُوف الْجَرّ لَا تتعاقب حَتَّى قَالَ ابْن درسْتوَيْه فِي جَوَاز تعاقبها إِبطَال حَقِيقَة اللُّغَة وإفساد الْحِكْمَة فِيهَا وَالْقَوْل بِخِلَاف مَا يُوجِبهُ الْعقل وَالْقِيَاس"(١)

جاء الرابط الحجاجي "حتى" في هذا المثال ليربط بين حجتين، هما على التوالي:

ح١/قَالَ الْمُحَقِّقُونَ من أهل الْعَرَبيَّة إِن حُرُوف الْجَرّ لَا تتعاقب

ح٢/قَالَ ابْن درسْتوَيْه فِي جَوَاز تعاقبها إِبطَال حَقِيقَة اللُّغَة وإفساد الْحِكْمَة فِيهَا وَالْقَوْل بِخِلَاف مَا يُوجِبهُ الْعقل..

إن الحجتين سواء الواردة قبل الرابط "حتى" أو بعده تخدمان نتيجة واحدة مفادها: اخْتِلَاف الألفاظ يُوجب اخْتِلَاف الْمعاني، ونلاحظ في هذا المثال أن الحجة التي جاءت بعد الرابط هي الحجة الأقوى، لأنها زادت من تأكيد الحجة السابقة، فجاءت الحجج متساوقة مترابطة لكن "الحجة التي ترد بعد هذا الرابط تكون هي الأقوى، لذلك فإن القول المشتمل على الأداة "حتى" لا يقبل الإبطال والتعارض الحجاجي"(٢)

(١) الفروق اللغوية، ص٢٤

(٢) العزاوي، اللغة والحجاج، ص٧٣

أما الموضع الثاني فهو قول العسكري: "وَذَلِكَ أَن أصل الحنين فِي اللُّغَة هُوَ صَوت من أصوات الأبل تحدثها إِذا اشتاقت إِلَى أوطانها، ثمَّ كثر ذَلِك حَتَّى أجْرى اسْم كل وَاحِد منها على الاخر"[١] وترتب الحجج وفق النسق الآتي:

ح ١/ أصل الحنين فِي اللُّغَة هُوَ صَوت من أصوات الأبل تحدثها إِذا اشتاقت إِلَى أوطانها

ح٢/ثم كثر ذلك

ح٣/حتى أجْرى اسْم كل وَاحِد منها على الاخر

وهذه الحجج تتساوق لتخدم نتيجة واحدة هي: أن الحنين يختلف عن الاشتياق معنى كما يختلف لفظا، لكن العسكري هنا لم يشر لأي سمة دلالية فارقة بين اللفظين، ولم يتطرق لها مرة أخرى في ثنايا كتابه كما فعل في الأمثلة السابقة.

ويمكن القول بناء على الأصل الذي اعتمده العسكري للتفريق، أن الحنين يكون اشتياقا مخصوصا للأوطان والأماكن بخلاف الاشتياق الذي يستعمل في الشوق للأشخاص والأماكن والأشياء وغيرها.

١ـ١ـ٣ـ لام التعليل: وهي من الروابط المدرجة للحجج،[٢] وقد كان العسكري يقدم رأيه ثم يفصل فيها تفصيلا تعليليا، ويبرر اتخاذه هذا الرأي بالسبب، ويدعمه بالأدلة، فكثر استعمال لام التعليل للربط بين السبب والنتيجة، مفسرا وداعما سلامة النتيجة المطروحة، ومن أمثلة ذلك قوله: "فَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فيهمَا لما

(١) الفروق اللغوية، ص٢٧ـ٢٨

(٢) ينظر: العزاوي، اللغة والحجاج، ص٣٠

بَينهمَا من الْفرق فِي الْمَعْنى"[١]حيث جاءت اللام مسبوقة بالنتيجة، ومتبوعة بالسبب، فجواز العطف بين المتعاطفين في الأمثلة الواردة قد حصل لوجود فرق بينهما في المعنى.

لأن: نوّع العسكري في استعمال لام التعليل فجاءت مقترنة بـ "أن" ومفيدة الربط الحجاجي كما في قوله: "فَكَذَلِك لَا يجوز أَن يكون اللفظان يدلان على معنى وَاحِد لِأَن فِي ذَلِك تَكْثِير للغة بِمَا لَا فَائِدَة فِيهِ"[٢] فالقول بأن اللفظين يدلان على معنى واحد مرفوض وهي نتيجة صريحة، والسبب في ذلك أنه يؤدي إلى التكثير في اللغة بما لا جديد فيه ولا مفيد.

لئلا: واستعمل العسكري اللام مركبة مع أن و "لا" النافية كما في قوله:" فعلى هَذَا يكون الْحِفْظ َصرف المكاره عَن الشَّيْء لِئَلَّا يهْلك"[٣] حيث جاءت النتيجة صريحة، مفادها أن الْحِفْظ َيعني صرف المكاره عَن الشَّيْء، ثم تلاها الرابط الحجاجي مباشرة مقترنا بالحجة ليعلل النتيجة.

١-١-٤- "لهذا " وهو من الروابط المدرجة للنتائج[٤]، وقد كثر استعماله في الربط بين السبب والنتيجة عند العسكري، فيأتي مسبوقا بالسبب ومتبوعا بالنتيجة، ومن أمثلة ذلك: "ذلك أَن السياسة هِيَ النّظر فِي الدَّقِيق من أُمُور السوس مشتقه من السوس هَذَا الْحَيَوَان الْمَعْرُوف؛ وَلِهَذَا لَا يُوصف الله تَعَالَى بالسياسة لِأَن الْأُمُور لَا تدق عَنهُ، التَّدْبِير مُشْتَقّ من الدبر ودبر كل شَيْء آخِره وأدبار الْأُمُور عواقبها فالتدبير

(١) الفروق اللغوية، ص٢٣

(٢) الفروق اللغوية، ص ٢٣

(٣) السابق، ص ٢٧

(٤) العزاوي، اللغة والحجاج، ص٣٠

آخر الْأُمُور وسوقها إِلَى مَا يصلح بِهِ أدبارها أَي عواقبها ؛ وَلِهَذَا قيل للتدبير المستمر سياسة"[١]

يلاحظ ورود الرابط "لهذا" مرتين في النص السابق، مسبوقا بالسبب متلوا بالنتيجة، في تسلسل منظم يعكس فكر العسكري وأسلوبه الحجاجي الذي يحرص على الربط بين الأسباب والنتائج، وألا يقدم أحكاما أو آراء دون أن يكون لها أسباب علمية، وحجج قوية.

وقد اعتمد عليه العسكري لإدراج النتائج وتفسير الآراء، فجاء في غير موضع، ومنها: "وَلِهَذَا الْمَعْنى أَيْضا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ"[٢] ومنه: "وَلِهَذَا الْمَعْنى قَالَ الْمبرد"[٣] ويقصد بالمعنى هنا مبدأ "اخْتِلَاف الألفاظ يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي" واستعمل هذا الرابط في الربط الاشتقاقي كما في قوله: "ونقيض الرِّعَايَة الإهمال وَلِهَذَا يُقَال للماشية إِذا لم يكن لَهَا رَاع همل"[٤] ومنه أيضا: "وَلِهَذَا قيل للتدبير المستمر سياسة"[٥].

١-١-٥- الرابط الفاء: من (الروابط المدرجة للنتائج)[٦] ومن حروف العطف التي تضطلع بمهمة حجاجية، إذ إنها تربط بين النتيجة والحجة من أجل التعليل والتفسير فهي أداة ربط تفيد التعليل والاستنتاج في الخطاب الحجاجي التداولي، وقد جاءت هنا لتبرير النتائج، وللربط بين السبب والنتيجة، وهو من أكثر الروابط

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٧

(٢) السابق، ص ٢٤

(٣) السابق، ص ٢٥

(٤) السابق، ص ٢٧

(٥) السابق، ص ٢٧

(٦) العزاوي، اللغة والحجاج، ص١١٢

استعمالا في النموذج المختار، ومن مواضعه: "وَلم يعرف السامعون تِلْكَ الْعِلَل والفروق فظنوه من ذلك"(١) ومنها أيضا: "فَأَما إِذا أريد بالثاني مَا أُرِيد بِالْأولِ فعطف أَحدهمَا على الآخر خطأ"(٢)

ومن ذلك أيضا: "فَإِذا اعْتبرت هَذِه الْمعَانِي وَمَا شاكلها فِي الْكَلِمَتَيْنِ وَلم يستبن لَك الْفرق بَين معنييهما فَاعْلَم أَنَّهُمَا من لغتين"(٣)

١-١-٦- بل: من روابط التعارض الحجاجي و"تعمل تعارضا حجاجيا بين ما يتقدم الرابط وما يتلوه، وقد وظفها العسكري في السياق نفسه، فقال: "وَمن لَا يتَحَقَّق الْمعَانِي يظنّ أَن ذَلِك كُله يُفِيد الْمُبَالغَة فَقَط وَلَيْسَ الْأَمر كذلك بل هِيَ مَعَ إفادتها الْمُبَالغَة تفِيد الْمعَانِي الَّتِي ذَكرنَاهَا"(٤)

يحمل النص السابق حجتين متعارضتين بين من يرى أن هذه الصيغ تفيد المبالغة فقط فيستدل بها على الترادف، وبين من يرى أنها تفيد معاني أخرى وتحمل فوارق دلالية تميز بينها، ومن ثم فهو ينكر التطابق التام بين المترادفات، وساق أبو هلال الحجة الثانية بعد "بل" وهي كونها تفيد معاني أخرى مع المبالغة بعد نفي الحجة الأولى المقصودة بالتعارض.

١-١-٧- لكن: من الروابط المدرجة للحجج(٥)، تربط بين قولين يختلفان في درجة القوة، وتفيد الاستدراك فيما يتوهم أنه داخل في الخبر، قبلها كأنك لما أخبرت

---

(١) الفروق اللغوية، ص ٢٤

(٢) السابق، ص ٢٢

(٣) السابق، ص ٢٨

(٤) السابق، ص ٢٤

(٥) ومن روابط التعارض الحجاجي، ينظر: الغزاوي، اللغة والحجاج، ص ٥٧-٥٩

عن الأول بخبر خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك فتداركت، وتقع "لكن" بين متنافيين،[١] ومن هذا المنطلق فإن هذا الأداة تقيم علاقة ربط بين قولين متناقضين أو متنافيين هو من الناحية الحجاجية ربط حجاجي تداولي بين المعطى والنتيجة[٢].

وقد ورد هذا الرابط في موضع واحد موظفا للربط الحجاجي، هو: " أَلا ترى التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك فَلَا يدل ذَلِك مِنْهُ على تحقيرهم وَلَا اعْتِقَاد تحقيرهم وَلَكِن يدل على استئناسه بهم"[٣]

وإذا أردنا ترتيب الحجج فيمكن ترتيبها على النسق الآتي:

ح١/ التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك

ح٢/ (فَ) لَا يدل ذَلِك مِنْهُ على تحقيرهم وَلَا اعْتِقَاد تحقيرهم

ح٣/ (لكن) يدل على استئناسه بهم.

في هذا المثال نجد أن "لكن" جاءت للربط بين حجتين، قدمت الحجة الأولى باعتبارها الحجة الأقوى وباعتبارها توجه القول أو الخطاب برمته، ثم تأتي الحجة الثانية وهي مقدمة لصالح النتيجة (أَن المزاح لَا يَقْتَضِي تحقير الممازح وَلَا اعْتِقَاد ذَلِك فِيهِ)، ثم جاءت الحجة الثالثة تؤيد النتيجة المضادة للنتيجة السابقة، وبذلك نجد أن "لكن" في هذا المثال تعمل ربطا حجاجيا بين ما يتقدم الرابط وما يتلوه، وتربط بين الحجج لتخدم نتيجة ضمنية وأخرى صريحة، أما الضمنية فهي اختلاف الألفاظ موجب لاختلاف المعاني، وأما الصريحة فهي الواردة في السياق ذاته وهي التفريق بين

---

(١) الرماني، الجني الداني في حروف المعاني ٥٩١، والعزاوي، اللغة والحجاج، ص ٥٧-٥٩

(٢) ينظر: رسائل الإمام علي في نهج البلاغة: دراسة حجاجية، ص ٩٩

(٣) الفروق اللغوية، ص٢٦

المزاح والاستهزاء، فالمزاح يكون مداعبة دون استهزاء، بخلاف الاستهزاء الذي يحمل الانتقاص والذم.

وتجدر الإشارة عند الحديث عن الروابط الحجاجية إلى أن العسكري كان يستعمل ألفاظا صريحة في الاحتجاج والاستدلال، والربط بين السبب أو الحجة والنتيجة؛ مما يظهر وعي العسكري (المحاجج) بأثر الحجج والأدلة التي يسوقها في دعم دعواه، فيعبر عن ذلك تعبيرا صريحا في مواضع غير قليلة، من هذه الألفاظ الآتي:

ـ الشَّاهِد: "الشَّاهِد على أَن اخْتِلَاف الْعبارَات والاسماء يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي"(١)

ـ يدل: "فَهَذَا يدل على أَن كل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي"(٢) ومنه أيضا: "وَالَّذِي قَالَه هَهُنَا فِي الْعَطف يدل على أَن جَمِيع مَا جَاءَ فِي الْقُرْآن وَعَن الْعَرَب من لفظين..."(٣)

ـ تأييد: "وحاجتنا إِلَى الِاخْتِصَار تلزمنا الِاقْتِصَار فِي تأييد هَذَا الْمَذْهَب على مَا ذَكرْنَاهُ وَفِيه كِفَايَة."(٤)

ـ يقتضي: "فكالفرق بَين العفو والغفران ذَلِك أَنَّك تَقول عَفَوْت عَنهُ فَيَقْتَضِي ذَلِك أَنَّك محوت الذَّم وَالْعِقَاب عَنه"(٥)

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٢

(٢) السابق، ص٢٢

(٣) السابق، ص٢٣

(٤) السابق، ص٢٨

(٥) السابق، ص٢٦

١ـ٢ـ العوامل الحجاجية:

عبارة عن "مورفيم إذا تم إعمالها في ملفوظ معين، فإن ذلك يؤدي إلى تحويل الطاقة الحجاجية لهذا الملفوظ"[(١)] والعامل الحجاجي حسب ديكرو يكون داخل القول الواحد –يدخل على قضية واحدة –وهو عبارة عن عناصر تدخل الإسناد مثل: الحصر، النفي أو مكونات معجمية تحيل في الغالب إحالة غير مباشرة مثل: منذ، ربما، تقريبا، على الأقل، كثيرا [(٢)]، ومن ثَمَّ فهي لا تربط بين متغيرات حجاجية (أي حجة ونتيجة أو بين مجموعة حجج) ولكنها تقوم بحصر وتقييد الإمكانيات الحجاجية التي تكون لقول ما[(٣)].

وترتبط العوامل الحجاجية بالوجهة الحجاجية و"إذا كانت الوجهة الحجاجية محددة بالبنية اللغوية، فإنها تبرز في مكونات ومستويات مختلفة من هذه البنية فبعض هذه المكونات يتعلق بمجموع الجملة، أي هو عامل حجاجي في عبارة ديكرو فيقيدها بعد أن يتم الإسناد فيها، ومن هذا النوع نجد النفي والاستثناء المفرغ والشرط والجزاء وما إلى ذلك مما يغير قوة الجملة دون محتواها الخبري، ونجد مكونات أخرى ذات خصائص معجمية محددة تؤثر في التعليق النحوي وتتوزع في مواضيع متنوعة من الجملة الحجاجية اللغوية، ومن هذه الوحدات المعجمية حروف الاستئناف بمختلف معانيها والأسوار(بعض، كل، جميع) وما اتصل بوظائف نحوية مخصوصة كحروف التقليل أو ما تخوض لوظيفة من الوظائف مثل: قط أو أبدا" [(٤)]

---

(١) الحجاج مفهومه ومجالاته، حافظ علوي، ٩٨/٢

(٢) ينظر: العزاوي، اللغة والحجاج، ص٢٧

(٣) ينظر: السابق نفسه.

(٤) ينظر: شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة العربية، ص٣٧٧

وقد عني أبوهلال بتوظيف هذه العوامل الحجاجية وفق الوجهة الحجاجية التي كان يقصدها، وأهم العوامل الواردة عند العسكري الآتي:

١-٢-١- الحصر بالنفي والاستثناء

يعد من أهم العوامل الحجاجية التي تجدر الإشارة إليها لكونها برزت بوضوح وجلاء في خطاب العسكري، وأكسبته قوة وترابطا، وتكمن قوته الحجاجية في تضييق تعدد النتائج المحتملة من الملفوظ، وجعل المخاطب في مواجهة حجاجية أمام نتيجة واحدة، وهذا يتضح في الخطاب الذي كان أبوهلال يروم بالحصر إقناع المخاطب بالقضية الجوهرية التي قام عليها الحجاج وهي إثبات الفروق اللغوية بين المترادفات من خلال وجهة حجاجية قاضية على الاستلزامات المتعددة، مما يرفع القيمة الحجاجية للمقولة الرئيسة، وهي نفي التطابق التام بين المترادفات، وقد اعتمد العسكري هذا النوع من الحصر في إثبات أفكاره وحجاجه، فتكرر في مواضع متعددة، منها: "وَذَلِكَ أَن الْحلم لَا يكون إِلَّا حسنا"[١] يخدم نتيجة صريحة هي أن الحلم صفة مستحسنة تستعمل في المدح فقط، يخدم نتيجة ضمنية هي وجود فروق لغوية بين المترادفات التي يظن تطابقها.

ومنه: "وَلَفظ الْعلم لَا يُفِيد ذَلِك إِلَّا بِضَرْب آخر من التَّخْصِيص فِي ذكر الْمَعْلُوم"[٢] ومنه أيضا: "وَذَلِكَ أَن الِاسْتِفْهَام لَا يكون إِلَّا لما يجهله المستفهم أَو يشك فِيهِ"[٣]

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٦

(٢) الفروق اللغوية، ص٢٦

(٣) السابق، ص٢٧

يظهر من النصوص السابقة اعتماد العسكري على الحصر في التفريق بين المعاني وتحديد المساحة الدلالية التي تستعمل فيها الكلمة، وكأنه يحتج بتقييد الاستعمال على تأييد مذهبه، ويقويه بهذا الحصر وما يؤديه من دور حجاجي.

كما اعتمد عليه في رفض الفكرة المضادة لرأيه وإضعاف احتمال حصولها، ومن ذلك: "وَلَيْسَ من الْحِكْمَة وضع الْأَدِلَّة المشكلة إِلَّا أَن يدْفع ذلك ضَرُورَة أو علة، وَلَا يَجِيء فِي الْكَلَام غير ذَلِك إِلَّا مَا شَذَّ وَقل"(١)

١ـ٢ـ٢ـ الحصر بـ "إنما":

تفيد "إنما" الحصر وتقييد الإمكانات الحجاجية، وكأنها تغلق السبل على الطرف الآخر، فلا تدع له مجالا للاحتجاج، ومن استعمال العسكري لها ما قاله بصدد العطف بين المتغايرين: " فَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فيهمَا لما بَينهمَا من الْفرق فِي الْمَعْنى" فاحتج بحصول العطف على وجود الفرق، مما يخدم نتيجة ضمنية هي وجود اختلاف بين المترادفات المتعاطفة.

ومن ذلك أيضا: "وَإِنَّمَا سمعُوا الْعَرَب تَتَكَلَّم بذلك على طباعها وَمَا فِي نفوسها من مَعَانِيهَا الْمُخْتَلفَة وعَلى مَا جرت بِهِ عاداتها وتعارفها وَلم يعرف السامعون تِلْكَ الْعِلَل والفروق فظنوا مَا ظنوه"(٢)

كما استعملها في تقييد الدلالة والاستعمال لتثبيت نتيجة ضمنية هي وجود الخلاف بين المتقاربات في المعنى: " وذلك أَن المَال إِذا لم يُقيد فَإِنَّمَا يعْنى بِهِ الصَّامِت"(٣)

١ـ٢ـ٣ـ الشرط:

---

(١) السابق، ص٢٣

(٢) الفروق اللغوية، ص٢٤

(٣)السابق، ص٢٣

اعتمد العسكري على هذا العامل الحجاجي في التقليص من الإمكانات الحجاجية التي يمكن أن تعرض له أو تضعف قوله، وقد وظفها لتخدم الوجهة الحجاجية التي يريد أن يصل إليها المرسل، ومن أدوات الشرط التي اضطلعت بدور حجاجي في النموذج الذي بين أيدينا الآتي:

"لولا": "وَلَوْلَا ذَلِك لم يجز عطف زيد على أبي عبد الله إِذْ كَانَ هو هو"(١)

إذا: "وَهَذِه جملَة إِذا اعتمدتها أوصلتك إِلَى بغيتك من هَذَا الْبَاب"(٢)

لو: "وَلَو لم يعْتَبر فِي الْفرق بَين هَاتين الْكَلِمَتَيْنِ وَمَا بسبيلهما النقيض لصعب معرفَة الْفرق بَين ذَلِك"(٣)

كما وظف هذا العامل في تقييد المعاني، ووضع معايير الفروق اللغوية، فكان كثيرا ما يجعل الكشف عن الفروق مشروطا بالرجوع إلى المعيار، أو استعمال الكلمة مشروطا في سياقات معينة، ومعاني الألفاظ مقيدة بـ "إذا"

يظهر من الأمثلة السابقة أن العسكري حاول توظيف الشرط لتقليص الإمكانات الحجاجية، مستغلا القيمة الحجاجية لهذا العامل، ومدركا لدورها في هذا السياق.

١ـ٢ـ٤ـ"لا النافية"

يعد النفي بـ"لا" من العوامل التي تؤدي وظيفة حجاجية "فالنفي إنما هو رد على إثبات فعلي محتمل حصوله من قبل الغير، فقد كان برغسون يرى أن الفكر السالب لا يكون في الكلام إلا إذا كان الأمر متعلقا بمواجهة الغير أي حين يكون مدار

(١) السابق، ص٢٣

(٢) الفروق اللغوية، ص٢٨

(٣) السابق، ص٢٧

الأمر على الحجاج"[١] ويأتي النفي لتأكيد النتيجة، فإذا ما حاولنا إثبات الحجج فإن هذا سيصبح دليلا نقيضا للمدلول الأول[٢].

وبالنظر في نموذج الدراسة فإن جلّ مواقف العسكري كانت تقوم على رفض التطابق التام في الدلالة بين الألفاظ المختلفة، والدعوة إلى تأمل الفروق الدقيقة بينها، وهذا التوجه الحجاجي كان وراء استعمال أغلب صيغ النفي الواردة، من ذلك قوله: "وواضع اللُّغَة حَكِيم لَا يَأْتِي فِيهَا بِمَا لَا يُفِيد"[٣] يخدم النفي نتيجة ضمنية هي: أن هذه المترادفات ذات وظيفة دلالية محددة، ومنه أيضا: "فَكَذَلِك لَا يجوز أَن يكون اللفظان يدلان على معنى وَاحِد"[٤] يترتب عليها أن لكل لفظ معنى خاصا به.

كما استند على النفي في ترسيم الدلالة ووضع حدود استعمالها من خلال نفي استعمال الكلمة في سياقات معينة، ومن ذلك ما قاله عن معنى التلاوة: " وَذَلِكَ أَن التِّلَاوَة لَا تكون فِي الْكَلِمَة الْوَاحِدَة وَالْقِرَاءَة تكون فِيهَا تَقول قَرَأَ فلَان اسْمه وَلَا تَقول تَلا اسْمه"[٥] ومن أمثلة هذه الصورة قوله: "لَا يُوصف الله تَعَالَى بالسياسة"[٦]

١ـ٢ـ٥ـ"ليس":

---

(١) عبدالله صولة، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، ص٣٢٠ـ٣٢١

(٢) ينظر: العزاوي، اللغة والحجاج، ص ٤٠

(٣) الفروق اللغوية، ص٢٣

(٤) السابق، ص٢٣

(٥) السابق، ص٢٧

(٦)السابق، ص٢٧

يعدُّ الحجاجيون النفي عاملا حجاجيا يحقق بها المتكلم وظيفة اللغة الحجاجية المتمثلة في إذعان المتقبل وتسليمه عبر توجيهه بالملفوظ إلى النتيجة(ن)"[1] وقد ورد استعمال "ليس" لتأكيد النتيجة، من خلال نفي الحجة المضادة، كما جاء في قوله: "وَلَيْسَ من الْحِكْمَة وضع الْأَدِلَّة المشكلة" حيث أسهمت ليس في تأكيد النتيجة، وإثبات أن (الحكمة تقتضي وضع علامة أو دليل لكل شيء)

"وَمن لَا يتَحَقَّق الْمعَانِي يظنّ أَن ذَلِك كُله يُفِيد الْمُبَالغَة فَقَط وَلَيْسَ الْأَمر كذلك" هنا تظهر القيمة الحجاجية للعامل (ليس) في نفي الحجة السابقة، وإثبات ما يضاده، مما يعزز النتيجة الرئيسة ويقويها، أضف إلى ذلك استعمال(فقط) هنا مما يشير إلى حصر معاني الصيغ في المبالغة، وهو أمر منفي، ولعل استعمال فقط أفاد تقليص الإمكانات الحجاجية للحجة المضادة.

١-٢-٦- لفظ"محال": بناء على مفهوم العوامل الحجاجية وكونها تقوم بحصر الإمكانيات الحجاجية التي تكون لقول ما وتقييدها، فإن لفظ "محال" أدى هذا الدور بقوة وجلاء في النص الذي نقله العسكري: "فَأَما فِي لُغَة وَاحِدَة فمحال أَن يخْتَلف اللفظان وَالْمعْنَى وَاحِد"[2] فلفظة "محال" هنا تحمل نفيا قاطعا للفكرة المضادة وهي اختلاف اللفظين والمعنى واحد وهي (نتيجة مباشرة)، كما تقدم نتيجة ضمنية تفيد أن اختلاف اللفظين يؤذن باختلاف المعنيين قطعا.

ومما يدخل في هذا السياق الحكم بالشذوذ والقلة على ما خالف الأصل والنتيجة التي أقيم عليها الحجاج، كما في قوله: "وَلَيْسَ من الْحِكْمَة وضع الْأَدِلَّة المشكلة إِلَّا أَن يدْفع إِلَى ذَلِك ضَرُورَة أَو علة، وَلَا يَجِيء فِي الْكَلَام غير ذَلِك إِلَّا مَا شَذَّ

(١) ينظر: عز الدين الناجح، العوامل الحجاجية في اللغة العربية، ص ١١

(٢) الفروق اللغوية، ص ٢٤

وَقل"[١] ، وفي المقابل نجد العسكري يصدر حكما أو نتيجة على المعايير بأنها "كثيرة" مما يقتضي أن الفرق موجود حتما في اللغة، بدليل أن الأشياء التي تكشف عنه كثيرة، وعليه يمكن القول إن "كثيرة" في قول العسكري كثيرة: " فَأَما مَا يعرف بِهِ الْفرق بَين هَذِه الْمعَانِي وأشباهها فأشياء كَثِيرَة"[٢] تعد عاملا حجاجيا يؤكد النتيجة وهي وجود الفروق اللغوية في أصل اللغة والاستعمال.

١-٣- السلم الحجاجي: هو علاقة ترتيبية للحجج، فعندما تقوم بين الحجج المنتمية إلى فئة حجاجية ما علاقة ترتيبية معينة،[٣] يقوم على ترتيب الحجج عموديا من الحجة الضعيفة إلى الحجة القوية في فئة حجاجية واحدة، كما يكون كل قول في السلم دليل على مدلول معين، وقد اهتم طه عبدالرحمن بالسلم الحجاجي بوصفه عمدة في الحجاج[٤] ، وسنحاول في هذا الجزء تطبيق هذا التعريف على ماورد في الباب الأول.

مثال ١ : "الشَّاهِد على أَن اخْتِلَاف الْعبارَات والاسماء يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي أَن الِاسْم كلمة تدل على معنى دلَالَة الْإِشَارَة وَإِذا أُشير إِلَى الشَّيْء مرّة وَاحِدَة فَعرف فالإشارة إِلَيْهِ ثَانِيَة وثالثة غير مفيدة وواضح اللُّغَة حَكِيم لَا يَأْتِي فِيهَا بِمَا لَا يُفِيد فَإِن أُشير مِنْهُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِث إِلَى خلاف مَا أُشير إِلَيْهِ فِي الأول كَانَ ذَلِك صَوَابا فَهَذَا يدل على أَن كل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي وَعين من الْأَعْيَان فِي لُغَة

(١)السابق، ص ٢٣

(٢)السابق، ص ٢٥

(٣) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ٢٧٧.

(٤)السابق، ص ٢١٣.

وَاحِدَة فَإِن كل وَاحِد مهما يَقْتَضِي خلاف مَا يَقْتَضِيهِ الآخر وَإِلَّا لَكَانَ الثَّانِي فضلا لَا يحْتَاج إِلَيْهِ"[١]

جاءت الحجج متراتبة، يقود كل منها للآخر، واتسقت على نسق الترتيب المنطقي، وانتهى السلم الحجاجي بالنتيجة، وإذا نظرنا في الحجج والمقولات(ح) الواردة في النص السابق نجد أنها تدرجت وفق التدرج الآتي:

ح١ : أَن الِاسْم كلمة تدل على معنى دلَالَة الْإِشَارَة (تعريف) [٢]

ح٢ : وَإِذا أُشير إِلَى الشَّيْء مرّة وَاحِدَة فَعرف فالإشارة إِلَيْهِ ثَانِيَة وثالثة غير مفيدة

ح٣ : واضح اللُّغَة حَكِيم لَا يَأْتِي فِيهَا بِمَا لَا يُفِيد

ح٤ : فَإِن أُشير مِنْهُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِث إِلَى خلاف مَا أُشير إِلَيْهِ فِي الأول كَانَ ذَلِك صَوَابا

النتيجة: (ن) "فَهَذَا يدل على أَن كل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي وَعين من الْأَعْيَان فِي لُغَة وَاحِدَة فَإِن كل وَاحِد منهما يَقْتَضِي خلاف مَا يَقْتَضِيهِ الآخر وَإِلَّا لَكَانَ الثَّانِي فضلا لَا يحْتَاج إِلَيْهِ."

ساق العسكري الحجج معبرا عنها بكلمة (الشاهد)، وهي حجج على درجة عالية من القوة، ويمكن القول إن فيها تدرجا من الأضعف إلى الأقوى، وهي تقود في مجملها إلى نتيجة واحدة مفادها أن الألفاظ المتقاربة في المعنى تحمل فروقا دلالية، مما يعني أنه اعتمد على التدرج الإقناعي الذي يقوم على تسلسل منطقي، فتوالت الحجج

---

(١) الفروق اللغوية، ص ٢٢

(٢) خص الاسم بالذكر رغم وقوع الترادف في الأفعال إشارة إلى الأصل في الاشتقاق وهو الاسم أو المصدر

المتفاوتة في قوتها متسلسلة حتى أفضت إلى نتيجة واحدة[١]، وهي استراتيجية تقديم المقدمات على النتائج[٢].

مثال٢ : "وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ من أهل الْعَرَبيَّة لَا يجوز أَن تخْتَلف الحركتان فِي الكلمتين ومعناهما وَاحِد، قَالُوا: فَإِذا كَانَ الرجل عدَّة للشيء قيل فِيهِ مفعل مثل مرحم ومحرب وَإِذا كَانَ قَوِيا على الْفِعْل قيل فعول مثل صبور وشكور وَإِذا كَانَ ذَلِك عَادَة لَهُ قيل مفعال مثل معوان ومعطاء ومهداء، وَمن لَا يتَحَقَّق الْمعَانِي يظنّ أَن ذَلِك كُله يُفِيد الْمُبَالغَة فَقَط وَلَيْسَ الْأَمر كذلك بل هِيَ مَعَ إفادتها الْمُبَالغَة تفِيد الْمعَانِي الَّتِي ذكرنَاهَا وكَذَلِكَ قَوْلنَا: فعلت يُفِيد خلاف مَا يُفِيد أفعلت فِي جَمِيع الْكَلَام إِلَّا مَا كَانَ من ذَلِك لغتين فقولك سقيت الرجل يُفِيد أَنَّك أَعْطيته مَا يشربه أَو صببت ذَلِك فِي حلقه وأسقيته يُفِيد أَنَّك جعلت لَهُ سقيا أَو حظا من المَاء وقولك شَرِقَتْ الشَّمْس يُفِيد خلاف غربت وأشرقت يُفِيد أَنَّهَا صَارَت ذَات اشراق ورعدت السَّمَاء أَتَت برعد وأرعدت صَارَت ذَات رعد... وَإِذا كَانَ اخْتِلَاف الحركات يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي فاختلاف الْمعَانِي أَنْفسهَا أولى أَن يكون كَذَلِك"[٣]

نلاحظ تدرجا وتراتبا في الحجج المقدمة، حيث بدأ بالحجة الأقل قوة ثم انتقل إلى الحجة القوية، ثم إلى الحجة الأكثر قوة، ويمكن تمثيل الحجج والمقولات حسب ترتيبها بالآتي:

ح: لَا يجوز أَن تخْتَلف الحركتان فِي الكلمتين ومعناهما وَاحِد

ح: صيغ المبالغة لايُفِيد الْمُبَالغَة بل تفِيد معَانِي إضافية

---

(١) نور الدين أجعيط، الوظائف التداولية للتخاطب السياسي وأبعادها الحجاجية، ص١٣٨

(٢) ينظر: قدور عمران، البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ص١٠١

(٣) الفروق اللغوية، ص٢٤

ح: فعلت يُفِيد خلاف مَا يُفِيد أفعلت فِي جَمِيع الْكَلَام إِلَّا مَا كَانَ من ذَلِك لغتين

النتيجة: "وَإِذا كَانَ اخْتِلَاف الحركات يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي فاختلاف الْمعَانِي أَنْفسهَا أولى أَن يكون كَذَلِك"

استند العسكري على قضية اختلاف الحركات وارتباطه باختلاف المعاني، وأثبتها بشواهد من اللغة وأدلة ثابتة مجمع عليها، ليصل إلى نتيجة هي: "إِذا كَانَ اخْتِلَاف الحركات يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي فاختلاف الْمعَانِي أَنْفسهَا أولى بأن توجب اختلاف الألفاظ، وهذه النتيجة هي في أصلها دليل وحجة للقضية الكبرى والرئيسة وهي اختلاف الألفاظ يقتضي اختلاف المعاني.

ويخضع السلم الحجاجي لقوانين، من أهمها:[١]

أ- قانون النفي: إذا كان القول (أ) مستخدما من قبل المتكلم ليخدم نتيجة، فإن القول في المجموعة المضادة (لا- أ) يكون حجة لصالح النتيجة المضادة[٢]، ويمكن تمثل هذا القانون في قول العسكري: "فَأَما إِذا اريد بالثاني مَا أُرِيد بِالْأولِ فعطف أَحدهمَا على الآخر خطأ لَا تَقول: جَاءَنِي زيد وَأَبُو عبد الله إِذا كَانَ زيد هُوَ أَبُو عبد الله ...وَلَوْلَا ذَلِك لم يجز عطف زيد على أبي عبد الله إِذْ كَانَ هو هو"[٣]

الحجة: كونك لا تقول: (جَاءَنِي زيد وَأَبُو عبد الله) إِذا كَانَ زيد هُوَ أَبُو عبد الله.

---

(١) ينظر: العزاوي، اللغة والحجاج، ص٢٢-٢٥

(٢) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ص ٢٢

(٣) الفروق اللغوية، ص٢٣

النتيجة: إن في جواز عطف المترادفين دليلا على أن كلا منهما يحمل معنى غير الآخر كما في شرعة ومنهاجا.

ب ـ قانون القلب: مفاده "إذا كانت إحدى الحجتين أقوى من الأخرى في التدليل على نتيجة معينة، فإن نقيض الحجة الثانية أقوى من نقيض الحجة الأولى في التدليل على النتيجة المضادة"(١)، وكي نوضح أكثر نمثل له بالسلم الآتي:

"وَقَالَ بعض النَّحْوِيين: لَا يجوز أَن يدل اللَّفْظ الْوَاحِد على مَعْنيين مُخْتَلفين حَتَّى تُضَاف عَلامَة لكل وَاحِد مِنْهُمَا، فَإِن لم يكن فِيهِ لذَلِك عَلامَة أشكل وألبس على الْمُخَاطب، وَلَيْسَ من الْحِكْمَة وضع الْأَدِلَّة المشكلة إِلَّا أَن يدْفع إِلى ذَلِك ضَرُورَة أو علة، وَلَا يَجِيء فِي الْكَلَام غير ذَلِك إِلَّا مَا شَذَّ وَقل وكما لَا يجوز أَن يدل اللَّفْظ الْوَاحِد عَلى مَعْنيين فَكَذَلِك لَا يجوز أَن يكون اللفظان يدلان على معنى وَاحِد لِأَن فِي ذَلِك تَكْثِير للغة بِمَا لَا فَائِدَة فِيهِ"(٢)

ن١: لايجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين	لأن في ذلك لبسا وإشكالا على المخاطب
ن٢: لا يجوز أن يدل اللفظان على معنى واحد	لأن في ذلك تكثير للغة بما لا فائدة فيه.

إذن عدم جواز دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين؛ لحصول اللبس والإشكال، يقابله عدم جواز أن يدل اللفظان على معنى واحد؛ لأنه أقوى من نظيره.

(١) العزاوي، اللغة والحجاج، ص ٢٢

(٢) الفروق اللغوية، ص٢٣

ومما يدخل ضمن هذا القانون النص الآتي: " وَأما الْفرق الَّذِي يعرف من جِهَة اعْتِبَار مَا يؤول إِلَيْهِ المعنيان فكالفرق بَين المزاح والاستهزاء وَذَلِكَ أَن المزاح لَا يَقْتَضِي تحقير الممازح وَلَا اعْتِقَاد ذَلِك فِيهِ أَلا ترى التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك فَلَا يدل ذَلِك مِنْهُ على تحقيرهم وَلَا اعْتِقَاد تحقيرهم وَلَكِن يدل على استئناسه بهم، والاستهزاء يَقْتَضِي تحقير المستهزأ بِهِ، فَظهر الفرق بَين الْمَعْنيين بتباين مَا دلا عَلَيْهِ وأوجباه."[1]

ح: أَن المزاح لَا يَقْتَضِي تحقير الممازح وَلَا اعْتِقَاد ذَلِك فِيهِ

ح: أَلا ترى التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك

ح: فَلَا يدل ذَلِك مِنْهُ على تحقيرهم وَلَا اعْتِقَاد تحقيرهم وَلَكِن يدل على استئناسه بهم

ح: والاستهزاء يَقْتَضِي تحقيره المستهزأ

النتيجة: "فَظهر الفرق بَين الْمَعْنيين بتباين مَا دلا عَلَيْهِ وأوجباه." يقصد اختلاف المزاح عن الاستهزاء، ومن ثم يمكن القول إن هذا السلم الحجاجي يخضع لقانون القلب الذي يتمم قانون النفي ويرتبط به.

ج قانون الخفض: ومفاد هذا القانون أنه "إذا صدق القول في مراتب معينة من السلم، فإن نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحتها"[2]مثاله: - الجو ليس باردا - إذا كان الجو ليس باردا فهو دافئ أو حار.

ويمكن تمثل هذا القانون في قول العسكري: "وأما الْفرق الَّذِي يعرف من جِهَة اعْتِبَار النقيض فكالفرق بَين الْحِفْظ وَالرِّعَايَة وَذَلِكَ أَن نقيض الْحِفْظ الإضاعة ونقيض

(١) الفروق اللغوية، ص٢٦

(٢) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ٢٧٧

الرِّعَايَة الإهمال ؛ وَلِهَذَا يُقَال للماشية إِذا لم يكن لَهَا رَاع همل والإهمال مَا يُؤَدِّي إِلَى الإضاعة فعلى هَذَا يكون الْحِفْظ صرف المكاره عَن الشَّيْء لِئَلَّا يهْلك، وَالرِّعَايَة فعل السَّبَب الَّذِي يصرف بِهِ المكاره عَنهُ"[١]

يفهم من النص السابق أنه إذا كان الحفظ هو صرف المكاره عن الشيء وحمايته من الهلاك، فإن نقيضه وهو الإضاعة يصدق في المراتب التي تحته، ويمكن تمثيل السلم بالآتي:

ح١/الحفظ نقيضه الإضاعة

ح٢/الإهمال يؤدي للإضاعة

ح٣/الحفظ صرف المكاره عن الشيء

النتيجة (ن): الإضاعة هي تعريض الشيء للمكاره ولكل ما يناقض الحفظ ودواعيه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلالم الحجاجية على تنوع قوانينها هي حجاج عقلي، يعتمد في تسلسل المقدمات واستنباط النتائج على العقل، فهي تخاطبه وتحتكم إليه.

١ـ٤ـ الأفعال الكلامية:

التصور التداولي للغة يرفض أن تكون اللغة مجرد تمثيل للواقع بل هي جهاز يمكن من إنجاز أفعال من نمط معين: كالأمر والنهي والاستفهام والشكر والاعتذار[٢]، وتندرج نظرية الأفعال الكلامية ضمن تيار حديث في اللسانيات، وهي من أهم ما أنجز أوستن، وقد تبعه في وضع أسسها سيرل ثم غرايس وديكرو، وهي بؤرة انبثقت منها

(١) الفروق اللغوية، ص٢٦ـ٢٧

(٢) ينظر: الحجاج واللغة، ص١١٦

النظرية الحجاجية فيما بعد، حين أضاف ديكرو فعلين لغويين هما: الاقتضاء، والحجاج.[١]

ويرى ديكرو وأنسكومبر أن "الفعل اللغوي سيشكل مرتكزا للحديث عن النشاط التلفظي ومن ضمنه الحجاج، كفعل يقوم به المتكلم، فتنعكس آثاره واضحة في الملفوظ الذي ينتجه هذا النشاط[٢]"

وعمل سيرل على تطوير نظرية أفعال الكلام لأوستن[٣]فصنف الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف، هي: الإخباريات، التوجيهات، الالتزامات، التعبيريات، الإعلانيات،[٤]وسنحاول في هذا الجزء دراسة هذه الأفعال في النموذج بحسب تصنيف "سيرل" لإبراز دور هذه الأفعال حجاجيا.

١-٤-١- التوجيهات: تضمن خطاب العسكري نماذج من أفعال التوجيهات، منها فعل الأمر الإنجازي[٥]؛ لأنه يهدف إلى توجيه المتلقي إلى سلوك معين، من خلال ملفوظات لم تقف عند حد التعبير اللغوي المجرد وتجاوزته إلى تعبيرات ذات شحنات لغوية تحمل سمة إنجازية، من ذلك "فَإِذا اعْتبرت هَذِه الْمعَانِي وَمَا شاكلها فِي

---

(١)رتيبة بولدواني، آليات الحجاج والتواصل في ضوء النظرية التداولية، ٢٧

(٢) الراضي رشيد: الحجاجيات اللسانية عند ديكرو و أنسكومبر ، ص ٢١٧

(٣) الأفعال المنجزة عند سيرل هي: الفعل القولي: وهو الكلمات والجمل التي نتلفظها، والفعل القضوي ويتكون من الحمل والإحالة، والفعل الإنجازي كالأمر والوعد) ينظر: اللغة والحجاج، ص١٢١

(٤) ينظر: محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ٥٤.

(٥) ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنيني، ص١٥٣

الْكَلِمَتَيْنِ وَلم يستبن لَك الْفرق بَين معنييهما فَاعْلَم أَنَّهُمَا من لغتين مثل الْقدر بالبصرية والبرمة بالمكية"[١]

إذا تأملنا هذا المثال نجد الفعل اللغوي (فاعلم) أمرا مباشرا أصدره العسكري بموجب الحجج والأدلة التي سبق ذكرها، وجهه للمتلقي لتكون له بمثابة قاعدة وعلامة فارقة، هو حجة يخدم نتيجة صريحة (اختلاف الألفاظ دون فروق دلالية مرجعه لاختلاف اللغات) وهي تخدم نتيجة ضمنية، هي: اختلاف الألفاظ يوجب اختلاف المعاني.

يستعمل بغرض حجاجي إقناعي عن طريق توجيه المخاطّب أمرا مع توضيح الغرض الحجاجي منه، في هذا الخطاب توجيه صريح يريد من خلاله المرسل إرساء قاعدة لغوية مهمة في نفس المرسل إليه وهي: الإقرار بوجود الفروق الدلالية والحزم في الالتزام بهذا الموقف وعدم التهاون فيه، أو المزايدة عليه.

وقد يكون الأمر ضمنيا غير مباشر مثل قوله: " وَهَذِه جملَة إِذا اعتمدتها أوصلتك إِلَى بغيتك من هَذَا الْبَاب إِن شَاءَ الله" إن ملفوظات " اعتمدتها" و"أوصلتك" من الألفاظ التوجيهية غير المباشرة، غرضها الإنجازي الحكم بضرورة اعتماد هذه المعايير، والاحتكام إليها للتفريق بين المعاني، والحكم بشأنها.

كما ينجز هذا الفعل اللغوي الحكم القاطع بضرورة الالتزام بهذه المعايير، والالتزام من ناحية أخرى بالتسليم بوجود هذه الفروق الدلالية بين المترادفات.

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٨

النهي: جاء النهي ضمنيا في كلام العسكري في سياق الحديث عن العطف، وأحكام المتعاطفين، فقال: "فَأَما إِذا اريد بالثاني مَا أُرِيد بِالْأولِ فعطف أَحدهمَا على الآخر خطأ، لَا تَقول: جَاءَنِي زيد وَأَبُو عبد الله إِذا كَانَ زيد هُوَ أَبُو عبد الله"(١)

إن ملفوظات " خطأ" و" لا تقول" ألفاظ توجيهية غير مباشرة تتضمن معنى النهي عن عطف الشيء على نفسه، لما فيه من مخالفة لقواعد اللغة.

وقد تأتي هذه الملفوظات التوجيهية في خطاب العسكري على هيئة النفي، مثل قوله: "فَإِذا لم تكن الْكَلِمَة تتبع أُخْتهَا لم تسْتَعْمل فِيهَا التِّلَاوَة وتستعمل فِيهَا الْقِرَاءَة؛ لِأَن القراءة اسْم الْجِنْس هَذَا الْفِعْل"(٢) فجاء النفي في مقابل الإثبات ليعبر بقوة عن عدم جواز استعمال التلاوة في الكلمة المفردة، وفي المقابل يستعمل لفظ "القراءة" في المفرد.

إن ملفوظات " لم تستعمل" ألفاظ توجيهية تتضمن معنى النفي المباشر عن استعمال التلاوة في سياق الكلمة المفردة، والتوجيه غير المباشر إلى استعمال لفظ القراءة فيها فقط. وقد تكرر استعمال النفي في غير موضع من النص، مرتكزا عليه بوصفه فعلا إنجازيا توجيهيا للاستعمال الصحيح للألفاظ المتقاربة التي جرى التفريق بينها.

ويمكن القول بأن خطابه في الحديث عن المعايير اتخذ طابع الحكميات في ملفوظاته، حين فرق بين الثنائيات الواردة، فتضمن خطابه توجيها ضمنيا إلى قصر استعمال الكلمة في سياقات معينة، ومنع استعمالها في السياقات التي تناسب أختها في الثنائية.

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٢

(٢) الفروق اللغوية، ص٢٧

١-٤-٢-التعبيريات: جاء فعل الاعتذار في النص المختار، معتذرا عن اختصاره ومبررا له، إذ يقول: "وحاجتنا إِلَى الِاخْتِصَار تلزمنا الِاقْتِصَار فِي تأييد هَذَا الْمَذْهَب على مَا ذَكرْنَاهُ وَفِيه كِفَايَة"[١]

ومما يدخل ضمن التعبيريات قول العسكري: "فَأبى الْمُحَقِّقُونَ أَن يَقُولُوا بذلك، وَقَالَ بِهِ من لَا يتَحَقَّق الْمعَانِي" لأن يحمل تعبيرا عن الموقف النفسي للمتكلم تجاه هذه القضية، فتكرار لفظ" المحققين" والتحقق يشير إلى أن العسكري يعزو هذا الرأي إلى عدم التحقق من المسائل والقول بدون فهم أو علم، وفيه إشارة ضمنية إلى رفض هذا الرأي واستنكاره.

١-٤-٣- الإلزاميات: في هذا النوع من الأفعال المسؤول عن إحداث المطابقة هو المتكلم، والشرط العام للمحتوى القضوي هو تمثل القضية فعلا مستقبلا للمتكلم وقدرة المتكلم على أداء ما يلزم نفسه به[٢]، وعند تطبيق محددات الإلزاميات على خطاب العسكري المختار نجد أنه تضمن ملفوظات الإلزاميات، ويلاحظ أنها كانت تأتي في سياقات الحديث عن المعايير وشرحها في مواضعها من الكتاب؛ لأن الفصل الأول كان بمثابة مقدمة للكتاب شرح فيها منهجه وخطته في الكشف عن الفروق الدلالية، ومن ذلك "وسنتكلم فِي ذَلِك بِمَا فِيهِ كِفَايَة إِذا انتهينا إِلَى مَوْضِعه"[٣] "وسنبين ذَلِك فِي مَوْضِعه إِن شَاءَ الله"[٤]

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٨

(٢) ينظر: سيد طبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين ص٣٠.

(٣) الفروق اللغوية، ص٢٦

(٤) السابق، ص٢٦

١ـ٥ـ التكرار:

يعد التكرار من أهم الأساليب الحجاجية التي يوظفها المتكلم لتدعيم رأيه أو طرحه، ويقصد بالتكرار هنا أن يأتي المتكلم بلفظ ثم يعيده بعينه سواء أكان اللفظ متفق المعنى أو مختلفا أو يأتي بمعنى ثم يعيده[١]، إذن "ليس هو ذلك التكرار المولد للرتابة والملل، أو التكرار المولد للخلل والهلهلة في البناء، ولكنه التكرار المبدع الذي يدخل ضمن عملية البناء أو الكلام، إنه التكرار الذي يسمح لنا بتوليد بنيات لغوية جديدة باعتباره أحد ميكانيزمات عملية إنتاج الكلام، وهو أيضا التكرار الذي يضمن انسجام النص وتوالده وتناميه"[٢].

وبالنظر في خطاب العسكري نجد أن التكرار يشمل عناصر عديدة، كتكرار الألفاظ، والروابط الحجاجية، والفكرة الرئيسة، لأن غرضه كان إثبات هذه الفكرة وترسيخها في ذهن المتلقي، ولتوضيح ذلك سنعرض أهم صور التكرار[٣] الواردة ودورها الحجاجي:

١ـ٥ـ ١ ـ التكرار التام أو المحض: يتمثل بتكرار اللفظ والمعنى مع وحدة المرجع، وفي هذا النوع من التكرار نجد في النص الحجاجي ألفاظا تكررت أكثر من غيرها، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: إيمان درنوني، الحجاج في النص القرآني سورة الأنبياء أنموذجا، ص ١٢٦

(٢) العزاوي، اللغة والحجاج، ص٤٨.

(٣) ينظر: حمدي جودي، خصائص الخطاب الحجاجي وبنياته الإقناعية، ص ٦٩.

أ- لفظ "المحققون "تكرر أربع مرات، فهي عبارة عن حجج معتمدة في تأكيد أن الرأي المطروح يتوافق مع رأي المحققين من العلماء ممن يحتج برأيهم. "وَلِهَذَا الْمَعْنى أَيْضا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ من أهل الْعَرَبِيَّة... فَأبى الْمُحَقِّقُونَ أَن يَقُولُوا بذلك.."[١].

وكأن العسكري ينشد الحقيقة ويسعى إليها؛ لذا كان يكرر اشتقاقاتها في الفكرة الواحدة غير مرة، وكأنه يشير إلى أن القول بالترادف واعتقاد دلالة الألفاظ المختلفة على معنى واحد وهم وزيف، وأن الحقيقة خلاف ذلك، سواء كان هذا الاعتقاد بوجودها في أصل وضع اللغة، أو إرادة متكلميها، أو نظر المحققين من علمائها أو في التعامل مع ظواهرها ودراسة ألفاظها.

ب - تكرار لفظ (يدل) مسبوقا بالحجج، ومتلوا بالنتيجة [٢]

ج - تكرار لفظ "الفرق" [٣] وكأنه يؤكد على وجود هذه الفروق، ويسعى إلى إثباتها، فهي حاضرة في الحديث عن الألفاظ المتقاربة ومقترنة بها.

د - تكرار الرابط الحجاجي "لام التعليل" وقد ساهم بشكل كبير وفعال في بناء النص وتوالده وانسجامه، ومن ثم إيجاد علاقة حجاجية بين السبب الذي يأتي قبله والنتيجة التي تليه، أي أن هناك ارتباط اللاحق بالسابق فتكرر الرابط لأن، لئلا)

ه - أسلوب الحصر: وقد اعتمدت البنية الحجاجية في الباب الأول على أساليب منها الحصر وهذا ما يتضح في النصوص التي تؤكد على القضية الجوهرية التي قام عليها الكتاب بصورة عامة –والباب الأول بوجه خاص– وهي قضية إثبات الفروق اللغوية. ومن العوامل الحجاجية التي تكررت (لهذا)

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٤-٢٥

(٢) السابق، ص٢٥، ٢٣، ٢٢

(٣) الفروق اللغوية، ص٢٥، ٢٣، ٢٢

إن تكرار جلّ الروابط والعوامل الحجاجية في هذا الباب عملت على اتساقه وانسجامه حجاجيا، وتسلسل الحجج في انسيابية مشفوعة بالمنطقية، و "التكرار أسلوب شائع في الخطابات على تنوع مواضيعها واختلاف أجناسها، ولكنه لا يدرس ضمن الحجج والبراهين التي يقدمها المتكلم لفائدة أطروحة ما، حيث يوفر لها طائفة مضافة تحدث أثراً جليا في المتلقي، وتساعد على نحو فعّال في إقناعه، أو حمله على الإذعان، لأن التكرار يساعد على التبليغ والإفهام، وترسيخ الرأي أو الفكرة في المتلقي"[1]

١ـ٥ـ٢ـ التكرار الجزئي: ويكون بالاستخدامات المختلفة للجذر اللساني للمادة المعجمية نفسها، وقد وجد هذا النوع في تكرار اشتقاقات مادة(حقق) مثل: (حقّ) و(يتحقق) و(حقيقة)و (حقائق)

١ـ٥ـ٣ـ تكرار المعنى واللفظ مختلف: ويشمل الترادف وشبه الترادف في مستوى اللفظة أو البنية الموازية، وقد ظهر جليا في تكرار الفكرة الرئيسة التي بني عليها الكتاب، وهي وجود الفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة، انطلاقا من مبدأ مفاده أن اختلاف الألفاظ يوجب اختلاف المعاني، وهو تكرار المعنى بألفاظ مختلفة، وقد كان هذا التكرار، لدفع الملل والسأم عن السامع والقارئ، أو لعرض المعنى بطرائق مختلفة للتأثير في السامعين.

ويظهر أن العسكري وظّف التّكرار لإبراز حضور الفكرة المراد إقناع المتلقي بها، فالتكرار الذي يحدثه المرسل في خطابه ينتج عنه زيادة في حضور الفكرة في ذهن المتلقي، مما يؤدي إلى قبول تلك الفكرة ومن ثم الاقتناع بها على الرغم من أنه أكد

(١) سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، ص ١٦٨.

على رغبته في الإيجاز حين قال: " وحاجتنا إِلَى الِاخْتِصَار تلزمنا الِاقْتِصَار فِي تأييد هَذَا الْمَذْهَب على مَا ذَكرْنَاهُ وَفِيه كِفَايَة." وقد تنبه أبو هلال العسكري لأهمية التكرار وقيمته الحجاجية، حيث قرن بين التكرير وتأكيد الحجة[١]، حين جعل التكرير مدّا للقول ثم ربط بين مدّ القول وبلوغه الشفاء والإقناع.[٢]

(١) ينظر: العسكري، الصناعتين، ص١٥٦

(٢) السابق، ص١٥٧

المبحث الثاني

التدعيم RENFORCEMENT

يشيع في النص الحجاجي أن يبدأ بالمقدمات فالدعوى فالتبرير، وربما اقتصر عليه، ويتجاوز في أكثر الحالات تلك العناصر الثلاثة إلى التدعيم،[١] وهذا ما حصل في النص الحجاجي الذي نحن بصدده؛ إذ لم تنحصر عناصر الحجاج في اللغة بإمكاناتها المختلفة كما ظهر في المبحث السابق، وإنّما تجاوز ذلك إلى التدعيم بالحجج وأنواعها، والتدعيم هو "كل مادة يقدمها المجادل ليزيد من تصديق المخاطب لمقدماته وتبريره، ومن ذلك: الأدلة المنطقية والشواهد الخاصة، والإحصاءات"[٢] ومن ثم فإن هذا المبحث يتجه إلى محاولة مقاربة نموذج الدراسة حجاجيّاً وفق رؤية بيرلمان وتيكاه فهما يركزان على التقنيات الحجاجيّة الأخرى،[٣]فالحجاج وفق وجهة نظر بيرلمان هو "مجموعة أساليب وتقنيات في الخطاب تكون شبه منطقية أو شكلية أو رياضية"[٤]

وقد كان من اللافت للنظر أن نص العسكري يزخر بالأدلة ووسائل التدعيم مع تنوعها وشمولها؛ لأنه كان يوجه خطابه للمهتمين وطلاب العلم ويحاورهم ويحاجهم ويسعى إلى إقناعهم بالحجة الواضحة والدليل المقنع لإزالة الإبهام والشكوك، ومن ثَمَّ تضمن النموذج المختار على أنماط عديدة من الأدلة، سوف نقوم

---

(١) ينظر محمد العبد، النص والخطاب، ص١٥٩

(٢) ينظر محمد العبد، النص والخطاب، ١٦٠

(٣) ينظر: عبدالله صولة، في نظرية الحجاج، ص٤٢ إلى ٦٨

(٤) الحجاج في الشعر العربي القديم: سامية الدريدي، ص ٢٢

في هذا الجزء بتحليل بعض هذه الوسائل تحليلا حجاجيا في ضوء رؤية بيرلمان وتتيكا ؛ للكشف عن جملة من الأدلة التي استند عليها العسكري لتدعيم رأيه، وتحديد نوعها.

ومن هنا يتجه هذا المبحث إلى محاولة الوقوف على أبرز ما توافر في هذا النموذج من وسائل أسهمت في تدعيم البنية الحجاجية، فجاء موزعا على وسائل التدعيم الآتية: الدليل، القيم، المصداقية، القياس.

٢.١. التدعيم بالدليل:

وهو إضافة مادة مدعمة لدعوى الحجاج، وفي النص الحجاجي العربي للتدعيم بالدليل أنماط شتى، من أهمها:

أ. الشواهد الخاصة: وتكون من محيط طَرَفي الخطاب الحجاجي كالوقائع والأخبار والأمثلة والقصص[١]، وهي تكسب النص الحجاجي قوة وتأثيرا "ومن ثم حرص العلماء والخطباء على تضمين الآيات القرآنية والأحاديث وأبيات الشعر والأمثال والحكم، وهي حجج جاهزة تكتسب قوتها من مصدرها ومن مصادقة الناس عليها وتواترها"[٢]

وحين يكون الحجاج حول قضايا لغوية تبرز أهمية التدعيم بالدليل من خلال الشواهد اللغوية المبنية على السماع الذي يعد أصلا من أصول الاحتجاج ؛ لأن" الاحتجاج هو الاستدلال بالدليل العقلي كما هو في القياس، أو النقليّ كما هو الأمر في السماع"[٣] وإذا كان "الاستدلال النحوي هو حجاج علمي باستخدام الدليل العقلي

---

(١) ينظر: محمد العبد، النص والخطاب، ص١٦٢

(٢) ينظر: محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ٦٥ (بتصرف)

(٣) مازن المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص٢٥٨

والدليل النقلي" فإن الأمر نفسه في الاستدلال اللغوي فهو قائم على ركيزتي: السماع والقياس، وقد برز التدعيم بالدليل عند العسكري من خلال الطرائق الآتية:

ـ شواهد لغوية: دعّم العسكري قضيته وأفكاره بالواقع الاستعمالي للغة، فاستند على الشواهد اللغوية في مواضع متعدد، فأحيانا تسبق بكلمة مثل: "وَمثل ذَلِك القَوْل وَإِن كَانَ هُوَ الْكَلَام وَالْكَلَام هُوَ القَوْل فَإِن كل وَاحِد مِنْهُمَا يُفِيد بِخِلَاف مَا يفِيدهُ الآخر"[١] "مثل الضعْف والضعف والجهد والجهد وَغير ذَلِك مِمَّا يجْرِي مجْرَاه."[٢]

أو تسبق بكاف التشبيه: "كَذَلِكَ الْمُؤمن وَإِن كَانَ هُوَ الْمُسْتَحق للثَّواب فَإِن قَوْلنَا مُسْتَحقّ للثَّواب يُفِيد خلاف مَا يفِيدهُ قَوْلنَا مُؤمن وَكَذَلِكَ جَمِيع مَا فِي هَذَا الْبَاب"[٣]

أو تسبق بكلمة" نحو": "نَحْو عطف جِبْرِيل وَمِيكَائِيل على الْمَلَائِكَة فِي قَوْله تَعَالَى: (من كَانَ عدوا الله وَمَلَائِكَته وَرُسُله وَجِبْرِيل وميكال)٩٨ / البقرة"[٤]

كما يصرح بالاحتجاج باستعمال أهل اللغة فيقول: "واسْتِعْمَال أهل اللُّغَة إِيَّاهُمَا عَلَيْهِ يدل على الْفرق بَينهمَا فِي الْمَعْنى"[٥]

ويأتي التدعيم مسبوقا بلفظ الاستشهاد صراحة، كقوله: "واستشهدَ[٦] على ذَلِك بقَوْلهمْ: شرع فلَان فِي كَذَا إِذا ابتدأه وأنهج البلى فِي الثَّوْب إِذا اتَّسع

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٥

(٢) السابق، ص٢٧، ومثال آخر: ص ٢٨

(٣) السابق، ص ٢٥

(٤) السابق، ص٢٣

(٥) السابق، ص٢٦

(٦) يقصد المبرد

فِيه"[١] واستعمال العسكري للفظ استشهد يعكس إدراكه لأهمية هذا الدليل في دعم دعواه.

ـ المثال الافتراضي[٢]: وهو نوع خاص من الشواهد الخاصة، يستخدم عندما لا تصلح الأمثلة الحقيقية، ولعل هذا النوع نجده عند العسكري في بيان التفريق بين الدلالات من خلال ضرب الأمثلة للاستعمالات الخاطئة أو المرفوضة في عرف اللغة ومستعمليها، كما في التفريق بين القراءة والتلاوة: "تَقول قَرَأَ فلَان اسْمه وَلَا تَقول تَلا اسْمه"[٣]

ب ـ اعتبارات نحوية: دعّم رأيه بالاستناد إلى قاعدة نحوية أو شرط نحوي، هو: " أَن من حق الْمَعْطُوف أَن يتَنَاوَل غير الْمَعْطُوف عَلَيْهِ ليَصِح عطف مَا عطف بِهِ عليه إِلَّا إِذا عْلَم أَن الثَّانِي ذكر تفخيما وَأَفْرد عَمَّا قبله تَعْظِيمًا"[٤]

ج ـ اعتبارات صرفية: دعم حديثه بالدلالة الصرفية: "فصيغة الاستفهام وهو استفعال، والاستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال، وكذلك كل ما اختلف صيغته من الأسماء والأفعال فمعناه مختلف مثل: الضُّعف والضَّعف"[٥] "قَالُوا: فَإِذا كَانَ الرجل عُدَّة للشيء قيل فِيهِ مِفْعَل مثل: مِرْحَم ومِحْرَب، وَإِذا كَانَ قَوِيا على الْفِعْل قيل فَعول مثل صِبور وشِكور، وَإِذا كَانَ ذَلِك عَادَة لَهُ قيل: فَعَّال

(١) الفروق اللغوية، ص ٢٢

(٢) ينظر: محمد العبد، النص والخطاب، ص١٦٢

(٣) الفروق اللغوية، ص٢٧

(٤) السابق، ص٢٢

(٥) الفروق اللغوية، ص٢٧

مثل: عَلَّام وصَبَّار...وَمن لَا يتَحَقَّق الْمعَانِي يظنّ أَن ذَلِك كُله يُفِيد الْمُبَالغَة فَقَط وَلَيْسَ الْأَمر كذلك بل هِيَ مَعَ إفادتها الْمُبَالغَة تفِيد الْمعَانِي الَّتِي ذكرنَاهَا"[١]

يظهر مما سبق" أن العسكري قد عول كثيراً على الدلالة الأصلية للألفاظ مهتدياً إلى ذلك بالاشتقاق وأصل الوضع، كما تجاوز الدلالة اللغوية إلى اعتبارات أخرى نحوية وصرفية ومنطقية وعقلية"[٢].

٢ـ٢ـ التدعيم بالقيم:

تحتلُ القيم في الحجاج مكانة سامية ورتبة عالية، يعول عليها في جعل المتلقي يذعن لما يطرح عليه من آراء؛ ليعتقد فيها ويقتنع بها، ونتيجة لهذه الأهمية كان "عليها مدار الحجاج بكل ضروبه"[٣]، فالمتكلم ولتبرير الآراء وإثبات المواقف يعتمد على قيمٍ ينتقيها بدقة؛ لتلائم أهدافه الحجاجية، فيرفض مثلاً فكرة ما بحجة أنّها تعارض قيمة معينة، ويدعو إلى تبني رأي معين تبعاً لقيمة يؤمن بها، ويعيب على خصمه سلوكاً ما بداعي أنّه يتنافى مع قيمة أو مجموعة قيم.[٤]

وبالنظر في خطاب العسكري نجد أنه ارتكز في الحجاج على قيم مجردة[٥] من أهمها: الحكمة، والإفادة، جاء ذلك في غير موضع، منها:

---

(١) السابق، ص٢٤

(٢)الفروق اللغوية، مقدمة المحقق: محمد باسل السود، ص٢١

(٣) عبدالله صولة، نظرية الحجاج، ص٢٦

(٤) ينظر: الحجاج في الشعر العربي، ص ٢٧٠، والحجاج في البلاغة المعاصرة، ص ١١٢.

(٥) القيم نوعان: مجرّدة وهي عبارة عن جملة من القيم الإنسانية التي تكون محل اتفاق كوني كالعدل والحق، ومحسوسة كالوطن، ينظر: العقل الأخلاقي العربي، ص١٩٨

"فالإشارة إِلَيْهِ ثَانِيَة وثالثة غير مفيدة وواضح اللُّغَة حَكِيم لَا يَأْتِي فِيهَا بِمَا لَا يُفِيد"(١)

"وَلَيْسَ من الْحِكْمَة وضع الْأَدِلَّة المشكلة إِلَّا أَن يدْفع إِلَى ذَلِك ضَرُورَة أَو علة"(٢)

"لِأَن فِي ذَلِك تَكْثِير للغة بِمَا لَا فَائِدَة فِيهِ"(٣)

واستناد العسكري على هاتين القيمتين ينطلق من فكرة أن اللغة سلوك إنساني، وأن تصرف أهل اللغة في اللغة يحكمه منطق خفي، فمن المسلمات القيمية التي يتمسك الناس بها: أن اللغة وضعت لفائدة مرجو تحقيقها وبحكمة تصرفت ألفاظها وأبنيتها.

كما جاء التدعيم بالقيم الدينية والأحكام الشرعية، ومن ذلك: "وَذَلِكَ أَن السياسة هِيَ النّظر فِي الدَّقِيق من أُمُور السوس مشتقه من السوس هَذَا الْحَيَوَان الْمَعْرُوف وَلِهَذَا لَا يُوصف الله تَعَالَى بالسياسة؛ لِأَن الْأُمُور لَا تدق عَنهُ"(٤) استند على قيمة دينية لإثبات مقولته، وهذه القيمة هي عدم جواز وصف الله عزوجل بالسياسة في التفريق بين اللفظين(٥).

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٢

(٢) السابق، ص٢٢

(٣) السابق، ص٢٢

(٤) الفروق اللغوية، ص٢٧

(٥) ومن أمثلته: "وَكَذَلِكَ الْمُؤمن وَإِن كَانَ هُوَ الْمُسْتَحق للثَّواب فَإِن قَوْلنَا مُسْتَحقّ للثَّواب يُفِيد خلاف مَا يفيدهُ قَوْلنَا مُؤمن" الفروق، ص٢٥

والقيمة الحجاجية سواء كانت ضمنية أو صريحة فإن المستمع يستنتجها ويستنبطها ؛ لذا يسعى المحاجج إلى اعتماد القيم التي" يكون فيها تمسك الناس قويا أو التي تتسم بالشمولية لتوصل إلى نتيجة الحجاج"[١] وكذلك فعل العسكري.

٢ـ٣ـ التدعيم بالمصداقية[٢]:

تمنح المصداقية بعدا حجاجيا، وتسهم في إقناع المتلقي انطلاقا من ذاته أو ذات غيره، من خلال قدرته على الالتزام بما يراه ويعتقده، وبمقدار تجسيد هذا الالتزام في الواقع العلمي، وقد كان العسكري قلما يقدم عن نفسه إفادات مباشرة بغرض رفع مصداقيته لدى المتلقي، ولكن يمكن تلمس مصداقية العسكري في التزامه بتطبيق دعواه ووضع معايير لها ومنهجية لاستخراج الفروق الدلالية التزمها ودعمها بالأمثلة، يقول في مقدمته: "فَعمِلت كتابي هَذَا مُشْتَمِلًا على مَا تقع الْكِفَايَة بِهِ من غير إطالة وَلَا تَقْصِير وَجعلت كَلَامي فِيهِ على مَا يعرض مِنْهُ فِي كتاب الله وَمَا يَجْزِي فِي أَلْفَاظ الْفُقَهَاء والمتكلمين وَسَائِر محاورات النَّاس وَتركت الْغَرِيب الَّذِي يقل تداوله" والتزم بتحديد معايير التفريق "فَأَما مَا يعرف بِهِ الْفرق بَين هَذِه الْمعَانِي وأشباهها فأشياء كَثِيرَة مِنْهَا اخْتِلَاف مَا يسْتَعْمل عَلَيْهِ اللفظان" وقد التزم أبو هلال بهذا المبدأ ـ حسب إشارة دارسي كتابه ـ فتجد أنه "عمل طوال كتابه على تأكيد فكرة أن الترادف التام أو المطلق بين كلمتين هو أمر تأباه اللغة وترف لا تسمح به"[٣]

---

(١) عبد الرحمن الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص ٢٢٧(بتصرف)

(٢) محمد العبد، النص والخطاب، ص١٦٥

(٣) الشريف بوشارب، ظاهرة الترادف والاشتراك اللّفظي في كتابي الفروق اللغوية، وفقه اللغة: دراسة لسانية تداولية، ص٦٠

كما يجري التدعيم بالمصداقية بطريقة غير مباشرة، وذلك حين يعمد المحاجج إلى ذكر طرف آخر ملتزم بهذه النتيجة التي ساق لأجلها الحجج، ونجد مصداقية الآخر في صور منها: جلّها في النقل عن العلماء الثقات، كالمبرد[١]، وابن درستويه[٢] حيث استند في التدعيم على كلامه في غير موضع ونقله بنصه وكأنه يرى أن فيه حجة بالغة وإقناعا جليّا مما يزيد مصداقية دعواه ويدعمها، ومما نقله عنه بلفظه: " قَالَ: وَلَا يجوز أَن يكون فعل وأفعل بِمَعْنى وَاحِد كَمَا لَا يكونَانِ على بِنَاء وَاحِد إِلَّا أَن يجي ذَلِك فِي لغتين فَأَما فِي لُغَة وَاحِدَة فمحال أَن يخْتَلف اللفظان وَالْمعْنَى وَاحِد كَمَا ظن كثير من النَّحْوِيين واللغويين... وتأولوا على الْعَرَب مَا لَا يجوز فِي الحكم"[٣]

ويجري التدعيم بالمصداقية بالتعبير عن الرأي المطروح بأنه رأي المحققين من العلماء، "وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ من أهل الْعَرَبيَّة لَا يجوز أَن تخْتَلف الحركتان فِي الكلمتين ومعناهما وَاحِد" وفي موضع آخر: "وَإِلَى هَذَا ذهب الْمُحَقِّقُونَ من الْعلمَاء" "فَأبى الْمُحَقِّقُونَ أَن يَقُولُوا بذلك، وَقَالَ بِهِ من لَا يتَحَقَّق الْمعَانِي"[٤]

وهكذا فإن المحاجج يبني خطابه على ربط الدعوى منطقيا بالمقدمات، ثم يحرص لجعل خطابه مقنعا ومستميلا على التبرير والتعليل، ويستخدم دعامات لا يخفى ثراؤها.[٥]

---

(١) الفروق اللغوية، ص٢٢

(٢) السابق، ص٢٤

(٣) ينظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح، ص ١٦٥

(٤) الفروق اللغوية، ص٢٢

(٥) محمد العبد، النص والخطاب، ص ١٦٠(بتصرف)

٢ـ٤ـ القياس :

تعد المنطقية أسُّ الحركة الحجاجية المتنامية والرابط الداخلي بين أجزائها، ومن أهم آلياتها القياس الذي يقوم على العقل فهو "جملة من العمليات الذهنية التي تؤدي إلى الاستنباط"[١] ويعد القياس بنية أساسية في كل خطاب حجاجي وهو أحد طرق الاستدلال غير المباشر وأقومها إنتاجا في الربط بين مكونات الخطاب الحجاجي، فيجب أن ترتبط بالنتيجة وهذا الارتباط يكون من باب المنطق والدلالة كما ترتبط التبريرات بالمقدمات ممهدة بذلك لاستعمال الحجة والدليل كتدعيم للنتيجة،[٢] ويرتكز هذا الربط على العقل، فهو الأصل الذي يحتكم إليه في التسلسل والاستنباط، وقد برز التدعيم بالقياس عند العسكري من خلال طرائق من أهمها :

أـ القياس المنطقي : ينتج فيه القياس عن قول سابق ممهد للنتيجة وينشأ من مقدمتين أو أكثر، وهو "قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر"[٣]وله دور مهم في إيصال الفكرة الى الملتقي بيسر وهوادة، فهو" صيغة شكلية لإثبات حقائق سبق العلم بها ولكن حصلت الغفلة عن جوانب منها، فيأتي القياس المنطقي منبها عليها أو ملزما الخصم بالتسليم لها إذا هو أنكرها"[٤]

---

(١) محمد الحلواني، أصول النحو العربي، ص٩١

(٢) عبد الرحمن الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال، ص٢٢٧(بتصرف)

(٣) عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، ص ١٥٨

(٤) عبد الرحمن الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال، ص٢٢٧

ويمكن القول بأن قول العسكري: "وَإِذا كَانَ اخْتِلَاف الحركات يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي فاختلاف الْمعَانِي أَنْفسهَا أولى أَن يكون كَذَلِك"[١] يقوم على القياس المنطقي، وتتكون بنيته من الجزئيات الآتية:

الأول: مقدمة منطقية كبرى يكون مصرحا بها " وَإِذا كَانَ اخْتِلَاف الحركات يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي"

الثاني: مقدمة منطقية صغرى يكون مصرحا بها " اختلاف الْمعَانِي يوجب اختلاف الحركات"

الثالث: نتيجة تستنتج استنتاجا" اختلاف الْمعَانِي يوجب اختلاف الألفاظ؛ لأن هذا أولى وأوجب.

فوظيفة القياس المنطقي في الحجاج تكمن في" الانتقال مما هو مسلم به عند المخاطب (اختلاف الحركات يؤدي إلى اختلاف المعاني) إلى ما هو مشكل (اختلاف الألفاظ يؤدي إلى اختلاف المعاني)، أي النتيجة المقصودة، فالربط بين المقدمات والنتيجة يجعل فكر المستمع وعقله على أتم التركيز للاستنباط.[٢]

ومما وظف فيه هذا النوع من القياس نص ابن درستويه الذي نقله العسكري، إذ جاء فيه "قَالَ: وَلَا يجوز أَن يكون فعل وأفعل بِمَعْنى وَاحِد كَمَا لَا يكونَانِ على بِنَاء وَاحِد إِلَّا أَن يجيء ذَلِك فِي لغتين فَأَما فِي لُغَة وَاحِدَة فمحال أَن يخْتَلف اللفظان وَالْمعْنَى وَاحِد كَمَا ظن كثير من النَّحْوِيين واللغويين وَإِنَّمَا سمعُوا الْعَرَب تَتَكَلَّم بذلك

(١) الفروق اللغوية، ص٢٢

(٢) ينظر: عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، ص٧٠

على طباعها وَمَا فِي نفوسها من مَعَانِيهَا الْمُخْتَلفَة وعَلى مَا جرت بِهِ عاداتها وتعارفها وَلم يعرف السامعون تِلْكَ الْعِلَل والفروق"[١]

يتضمن النص الحجاجي السابق قياسا منطقيا تتكون بنيته من ثلاثة أقاويل، هي:

الأول: مقدمة منطقية كبرى يكون مصرحا "لَا يجوز أَن يكون فعل وأفعل بِمَعْنى وَاحِد لأن بِنَاءهما مختلف.

الثاني: مقدمة منطقية صغرى يكون مصرحا "الْعَرَب تَكَلَّمت على طباعها وقصدت معاني بألفاظها المختلفة وَلم يعرف السامعون الفروق"

الثالث: نتيجة تستنتج استنتاجا" أن الألفاظ المترادفة بينها فروق دلالية تنتظر الكشف عنها".

ب ـ القياس المضمر :هو شكل من أشكال القياس المنطقي إلا أن المقدمة الكبرى فيه محذوفة، وتترك للمستمع على سبيل الاستنباط، الذي يتوجب عليه التركيز والانتباه واليقظة أثناء الخطاب، فالقياس المضمر في مثل هذه الحالة "آلية منطقية للوصول إلى نتيجة أو غرض يشبه ما يسمى بالتعويض" ويحدد في إطار " متضمنات القول" ضمن القوانين التي تحكم الخطاب[٢].

ويمكن القول بأن العسكري استعان بالقياس المضمر حين قال: "وَلِهَذَا الْمَعْنى أَيْضا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ من أهل الْعَرَبيَّة إِن حُرُوف الْجَرّ لَا تتعاقب حَتَّى قَالَ ابْن درسْتوَيْه فِي جَوَاز تعاقبها إِبطَال حَقِيقَة اللُّغَة وإفساد الْحِكْمَة فِيهَا وَالْقَوْل بِخِلَاف مَا يُوجِبهُ الْعقل وَالْقِيَاس، قَالَ أَبُو هِلَال رَحمَه الله وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذا تعاقبت خرجت عَن حقائقها

(١) الفروق اللغوية، ص٢٤

(٢) ينظر: ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص ٥٩ ، ومحمد العبد، النص والخطاب، ١٧٢ص

وَوَقع كل وَاحِد مِنْهُمَا بِمَعْنى الآخر فَأوجب ذَلِك أَن يكون لفظان مُخْتَلِفَانِ لَهما معنى وَاحِد، فَأبى الْمُحَقِّقُونَ أَن يَقُولُوا بذلك، وَقَالَ بِهِ من لَا يتَحَقَّق الْمعَانِي"[١]

قاس العسكري ترادف الألفاظ على تعاقب حروف الجر، فبنى نتيجته على ما ذهب إليه المحققون من العلماء من أن حروف الجر لا تتعاقب، لأن في تعاقبها ــ كما أفاد ابن درستويه ـ إِبطَال حَقِيقَة اللُّغَة وإفساد الْحِكْمَة فِيهَا وَالْقَوْل بِخِلَاف مَا يُوجِبهُ الْعقل وَالْقِيَاس، فإن القول بتعاقبها يؤدي إلى وقوع أحدهما مكان الآخر فيكونان لفظان مختلفان لهما معنى واحد، وهو مرفوض عند المحققين من العلماء. (وكذلك من وجهة نظر أبي هلال)

مقدمة كبرى: (مضمرة) اختلاف الْمعَانِي يوجب اختلاف الألفاظ

مقدمة صغرى: (مذكورة) عدم جواز تعاقب حروف الجر.

مقدمة صغرى: (مذكورة) فيه إِبطَال حَقِيقَة اللُّغَة وإفساد الْحِكْمَة فِيهَا وَالْقَوْل بِخِلَاف مَا يُوجِبهُ الْعقل وَالْقِيَاس

النتيجة: (مذكورة مسبقا) اخْتِلَاف الْعبارَات والاسماء يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي، ونتيجة ضمنية أخرى تستنبط مفادها: لا يجوز تعاقب المترادفات كما لا يجوز تعاقب حروف الجر.

ج ـالقياس المتدرج: هو شكل معقد من أشكال القياس إذ يعدّ امتدادا معقدا للتعليل القائم على القياس المنطقي؛ وذلك بأن تتصل بعض مجموعات القياسات المنطقية ببعض حتى تؤدي إلى نتيجة هي المقدمة الكبرى فيبنى على عدد معين من القياسات المنطقية التي تربط بعضها ببعض فتشكل المقدمة المنطقية الكبرى للقياس

(١) الفروق اللغوية، ص٢٤ـ٢٥

المنطقي،[١] ويمكن القول بأن الباب الأول من أوله حتى آخره يمثل القياس المتدرج حيث وضع العسكري في أوله المقدمة الكبرى، ثم توالت القياسات المنطقية المرتبطة ببعضها والتي تدعم المقدمة الكبرى وتثبت أوتادها مع التدرج فيها، فالعسكري حين وصل إلى فكرة المعايير وشرحها كان قد ساق الأدلة التي يراها كافية لإثبات وجود فروق دلالية بين المترادفات ؛ لذا قال: "وحاجتنا إِلَى الِاخْتِصَار تلزمنا الِاقْتِصَار فِي تأييد هَذَا الْمَذْهَب على مَا ذَكرْنَاهُ وَفِيه كِفَايَة"[٢]

٢ـ٥ ـ التعريف:

يعد التعريف وسيلة من وسائل إثبات الشيء، إذ يجعل من حقيقته وماهيته دليلا على الحكم الذي يريد إثباته لذلك الشيء[٣]، وقد اتخذ العسكري من حقيقة الاسم دليلا على كونه يعين المشار إليه، فقال: "الشَّاهِد على أَن اخْتِلَاف الْعبارَات والاسماء يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي أَن الِاسْم كلمة تدل على معنى دلَالَة الْإِشَارَة"[٤] فجعل من هذا التعريف وسيلة لإقناع المتلقي بأن التعيين حاصل بلفظ واحد، فما الفائدة من تكراره إن كان له في كل مرّة الوظيفة نفسها؟ وفي هذا دليل على كون الألفاظ المتقاربة لا يمكن أن تدل على مدلول واحد في أصل اللغة.

وتجدر الإشارة في نهاية هذا البحث إلى استعانة العسكري بوسيلة حجاجية تعضد رأيه وتدعمه وهي: معرفة أدلة المخالف والرد عليها، إذ لا يكفي المحاجج أن يكون مستدلا قويا لرأيه، بل عليه أن يكون على علم ومعرفة بفكر الخصم وتصوراته

---

(١) ينظر: محمد العبد، النص والخطاب، ص١٧٤ـ١٧٥

(٢) الفروق اللغوية، ص٢٨

(٣) إيمان درنوني، الحجاج في النص القرآني سورة الأنبياء أنموذجا، ص ١٣٠

(٤) الفروق اللغوية، ص٢٣

وأدلته حتى يتمكن من الرد عليه، لأن خوض الحجاج هو على خلفية مواقف حجاجية ظاهرة أو مضمرة داخل الخطاب اللغوي، عرض فيه الطرفان الحجج لدعم الرأي أو الحكم ودفع رأي الآخر، وهذا ما ظهر بوضوح عند العسكري حيث كان يستدعي رأي الآخر ويرد عليه أو يبين وجه الضعف أو الخطأ فيه، يقول العسكري : "وَلَعَلَّ قَائِلا يَقُول: إِن امتناعك من أَن يكون للفظين الْمُخْتَلِفين معنى وَاحِد رد على جَمِيع أهل اللُّغَة؛ لأَنهم إِذا أَرَادو أَن يفسروا اللب قَالُوا هُوَ الْعقل أَو الْجرْح قَالُوا هُوَ الْكسْب أَو السكب قَالُوا هُوَ الصب وَهَذَا يدل على أَن اللب وَالْعقل عِنْدهم سَوَاء وَكَذَلِكَ نقُول"[١]

والحجاج يتموضع مقابل خطاب مضاد ويسعى إلى تحقيق العلاقة بين المرسل والمتلقي المتمثلة في التأثير وتحقيق الفاعلية الإقناعية،[٢] والمناقش أو العالم الذي يعرض رأيه ويحاول إقناع المخالف به فكما يلزمه الدليل على رأيه يَلزمه إيراد دليل مخالفه والرد عليه ليعطيه فرصة إقامة الدليل على رأيه أيضًا، فلا ينحصر الاجتهاد في إقامة الدليل على الرأي الشخصي، ولكن يشمل عرض أدلة المخالف التي يراها وجيهة.

وفي موضع آخر يتوقع إيراد هذا الشاهد لكونه مخالفا لرأيه في الظاهر فيرد عليه ويبين سبب استثنائه، فيقول: "قَالَ أَبُو هِلَال رَحمَه الله وَمَعْلُوم أَن من حق الْمَعْطُوف أَن يتَنَاوَل غير الْمَعْطُوف عَلَيْهِ ليَصِح عطف مَا عطف بِهِ عليه إِلَّا إِذا عُلَم أَن الثَّانِي ذكر تفخيما وَأَفْرد عَمَّا قبله تَعْظِيمًا، نَحْو: عطف جِبْرِيل وَمِيكَائِيل على

(١) الفروق اللغوية، ص٢٥

(٢) ينظر: محمد طروس، النظرية الحجاجية، ص١٠٨

الْمَلَائِكَـة فِـي قَوْلـه تَعَـالَى: (مـن كَـانَ عـدوا الله وَمَلَائِكَتـه وَرُسُـله وَجِبْرِيـل وميكال)"البقرة/٩٨[١]

(١) الفروق اللغوية، ص٢٣

الخاتمة

يعد الباب الأول من كتاب "الفروق اللغوية" خطابا حجاجيا بالدرجة الأولى توجه الحجاج فيه إلى قضيتين، الأولى منهما: نفي وجود الترادف في اللغة بمعنى التطابق التام، وهي القضية الرئيسة التي قام عليها الكتاب وألف من أجلها، والثانية: محاولة إثبات فعالية المعايير التي استند عليها العسكري في التفريق بين الألفاظ المتقاربة والكشف عمّا بينها من فروق ، وهي قضية فرعية عن الأولى وتبنى على التسليم بها، وتزيدها في الوقت نفسه إثباتا وتأييدا، فهي أدلة تثبت وجود الفروق اللغوية، وإن كانت في الظاهر تكشف عنها ؛ لأن مجرد الوصول إلى فرق لغوي لاشك في مستنده السماعي، يعد كافيا لإضعاف القول بالتطابق التام وإسكات الخصم في الحجاج.

وأظهرت الدراسة أن نص العسكري المختار استمد إقناعه وتأثيره من تمكينه لعناصر اللغة الحجاجية من الربط بين الأقوال، وحصر الإمكانات الحجاجية، فقد حاول التقليص من القيمة والإمكانات الحجاجية للطرف الآخر من خلال توظيف العوامل الحجاجية في مقامها المناسب، ووفق الإمكانات التي تتيحها هذه العوامل، مع ربطها بالمقاصد والوجهة التي أراد العسكري أن يصل إليها، فجاء النص منسجما من ناحية، وموجها لأقواله وفق مقاصده من ناحية أخرى، كما وظف السلم الحجاجي ليتدرج بالحجج من الضعيفة إلى القوية ليصل إلى وجهته ويثبت مقولته.

ومن ناحية أخرى اتسم حجاج العسكري بمخاطبة عقل المتلقي وترك المجال له ليقابل ويستنتج ويربط بين المقدمات والنتائج ليصل إلى الفكرة المقصودة، بعد أن تُطرح الأدلة المدعمة، فعلى الرغم من إيمان العسكري بفكرته إلا أنه عرضها عرضا موضوعيا علميا، اعتنى فيه بالاعتراضات الواردة وتفنيدها والردّ عليها، ولم يلجأ إلى

الأفعال الكلامية التوجيهية لفرض الرأي إلا ما كان في جانب الاستعمال الصحيح لبعض الألفاظ وهو قليل.

وبرز من خلال الدراسة أثر مهارات العسكري العقلية وثقافته المنطقية في طبع حجاجه بالطابع العقلي المنطقي، حيث ساق لتأييد رأيه حججا عقلية تؤيد النتيجة النهائية التي توصل إليها، كما اتسم طرحه بالتفصيل والتشعب وانتظام التسلسل مع الاقتران بالحجة العقلية تارة، وبالحجة العقلية ذات المنطق اللغوي تارة أخرى مع ما يسوقه في ثنايا ذلك من أدلة سماعية.

ويمكن القول بأن الخطاب الحجاجي للعسكري صادر عن عقلية منظّمة تستمد دليلها من المنطق العقلي، وبلهجة تخلو من الحدة، قدّم فيه من الحجج والدعائم المتنوعة ما يبرر النتيجة أو الفكرة التي قدمها، وهي على تنوعها واختلاف درجة قوتها جاءت مرتبطة بالنتائج متسقة معها؛ مبررة في الوقت نفسه الدعوى التي قدمها وتكفل لها المنطقية التي تسوغها.

قائمة المصادر والمراجع

[١] أجعيط (نور الدين) الوظائف التداولية للتخاطب السياسي وأبعادها الحجاجية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٦م

[٢] أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩١م

[٣] الباجي (أبو الوليد) المنهاج في ترتيب الحجاج، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م

[٤] بدوي(عبدالرحمن) المنطق الصوري والرياضي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٤، ١٩٧٧م

[٥] بولدواني(رتيبة) آليات الحجاج والتواصل في ضوء النظرية التداولية، مجلة مقاربات، ع ١٢، المغرب، مجلد٦، ٢٠١٣م

[٦] الجابري (محمد) العقل الأخلاقي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

[٧] بوجادي (خليفة) في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس القديم، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٩م

[٨] جبار (رائد مجيد) رسائل الإمام عليه السلام في نهج البلاغة: دراسة حجاجية، العراق، مؤسسة علوم نهج البلاغة، ط١، ٢٠١٧م

[٩] ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص، تحقيق: محمد النجار.

[١٠] جودي (حمدي منصور)، خصائص الخطاب الحجاجي وبنياته الإقناعية في أعمال البشير الإبراهيمي، رسالة ماجستير، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠٠٨م.

[١١] الحلواني (محمد خير) أصول النحو العربي، مطبعة الشرق، حلب، ط١، ١٩٧٩م

[١٢] ابن درستويه (عبد الله)، تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد مختون، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م

[١٣] درنوني (إيمان)، الحجاج في النص القرآني سورة الأنبياء أنموذجا، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، كلية الآداب واللغات، ٢٠١٢م

[١٤] الدريدي (سامية)، الحجاج في الشعر من الجاهلية إلى القرن الثالث هجري، عالم الكتب، الأردن، ط١، ٢٠٠٨م

[١٥] دلاش (لجيلالي)، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

[١٦] الدوري (محمد ياس خضر) دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م

[١٧] الرازي (فخر الدين)، المحصول في علم أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.

[١٨] الراضي (رشيد) الحجاجيات اللسانية عند إنسكوبرو ديكورو، عالم الفكر، ع ١، المجلد ٣١، ٢٠٠٥

[١٩] الرماني (علي بن عيسى)، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥ م

[٢٠] الزركلي (خير الدين)، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢

[٢١] سالم (محمد)، الحجاج في البلاغة المعاصرة "بحث في بلاغة النقد المعاصر"، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط١ ،٢٠٠٨م.

[٢٢] بوشارب (الشريف)، ظاهرة الترادف والاشتراك اللّفظي في كتابي الفروق اللغوية، وفقه اللغة: دراسة لسانية تداولية، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف٢، الجزائر، ٢٠١٦م

[٢٣] الشهري (عبد الهادي)، استراتيجيات الخطاب (مقاربة تداولية) دار الكتب الجديدة المتحدة، ط١، ٢٠٠٤ م

[٢٤] الصالح (صبحي)، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣ ـ ١٩٦٨م.

[٢٥] صمود (حمادي)، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، منشورات كلية الآداب، منوبة، ١٩٩٨ م

[٢٦] صولة (عبد الله)، الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م

[٢٧] صولة (عبد الله)، في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات، دراسات تطبيقية، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط١، ٢٠١١م.

[٢٨] الطبطبائي(سيد هاشم)، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤م

[٢٩] طروس(محمد)، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة، المغرب، ط١ ،٢٠٠٥

[٣٠] عبد الرحمن(طه)، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٠م

[٣١] عبد الرحمن (طه)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٨ م

[٣٢] العبد (محمد)، النص والخطاب والاتصال، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب العربي، ط١، ٢٠٠٥.

[٣٣] عادل (عبد اللطيف)، بلاغة الإقناع في المناظرة، منشورات ضفاف، بيروت، ط ١، ٢٠١٣م

[٣٤] العزاوي (أبو بكر)، الخطاب والحجاج، الأحمدية للنشر، ط١، ٢٠٠٧ م

[٣٥] العزاوي (أبو بكر)، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، المغرب، ط١، ٢٠٠٦م

[٣٦] العزاوي (أبو بكر)، "البنية الحجاجيّة للخطاب القرآنيّ"، سورة الأعلى نموذجاً، (مقال)، مجلة المشكاة، العدد التاسع، ١٩٩٤م.

[٣٧] العسكري، أبو هلال، الصناعتين، تح: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١ ٢٠٠٦م

[٣٨] العسكري (أبو هلال)، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، ١٩٩٧م

[٣٩] العسكري (أبو هلال)، الفروق اللغوية، تح: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م

[٤٠] علوي (حافظ اسماعيلي)، الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، ج٤.

[٤١] عمران (قدور)، البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٢م

[٤٢] العمري(محمد)، في بلاغة الخطاب الإقناعي (مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية) دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٦م

[٤٣] أبو العينين (عمر)، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣م

[٤٤] الفقهي (صبحي إبراهيم)، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، مصر، ط١.

[٤٥] ابن قتيبة(عبد الله)، أدب الكاتب، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، المكتبة التجارية ـ مصر، ط٤، ١٩٦٣م

[٤٦] الكيلاني (مجدي)، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور معاصر، دار التنوير، ط١ ،٢٠٠٨.

[٤٧] لعيبي (حاكم مالك)، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق، ١٩٨٠م

[٤٨] المبارك (مازن)، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤م

[٤٩] مبخوت (شكري)، نظرية الحجاج في اللغة (ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم)، منشورات الآداب، تونس، جامعة منوبة.

[٥٠] محسب (محي الدين)، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، دار الهدى للنشر والتوزيع.

[٥١] الحج، محسن بن عامر، البعد الحجاجي في مرزبان نامه لابن عربشاه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة قسم الآداب واللغات، ع ١٠-١١، ٢٠١٢ م

[٥٢] المنجد (محمد نور الدين)، الترادف في القرآن الكريم (بين النظرية والتطبيق) دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٧

[٥٣] الميداني (عبد الرحمن)، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط٦، ٢٠٠٢م

[٥٤] الناجح (عز الدين)، عوامل الحجاجية في اللغة العربية، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، تونس، ط١، ٢٠١١م

[٥٥] نخلة (محمود)، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجديدة، مصر، ٢٠٠٢ م.

[٥٦] النقاري (حمو)، منطق الكلام من المنطق الجدلي الفلسفي إلى المنطق الحجاجي الأصولي، دار الأمان، المغرب، ط١ ٢٠٠٥ م

[٥٧] الودرني(أحمد)، قضية اللفظ والمعنى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ٢٠٠٤ م

[٥٨] ابن وهب (إسحاق) البرهان في وجوه البيان، تح: جفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، مصر.

مراجع أجنبية:

[٥٩] PERELMAN Chaïm et OLBRECHTS-TYTECA Lucie.١٩٨٣ : Traité de l'argumentation – La nouvelle rhétorique. Bruxelles : Université de Bruxelles.

The mechanisms of evidences in the book "Alfrooq alloghawyah" by Abu Hilal Al-Askari (٣٩٥ AH) "The first chapter is an example".

Dr. Amani Abdulaziz Aldawood

- The department of Arabic language- College of Languages & Translation- University of Jeddah

Abstract:

The argumentative discourse is the central focus in communicating ideas and proving objectives in the mind of the recipient, as it has an effective impact on persuading others, being a conscious attempt by the speaker to influence the recipient, then make him to adopt an opinion, The book "Linguistic Differences" by Abu Hilal Al-Askari has received the attention of many researchers and scholars, and they studied it with different contextual and textual approaches, but the pragmatic approach represented by the evidences did not have a chance of these studies, despite it appears clearly in this text, Al-Askari sought to prove his opinion on the issue of synonymy by applying a number of evidences, using factors and linguistic links with argumentative concept, and evidence derived from various persuasive subjects, Hence, this research aims to shed light on this book by choosing the first chapter as an example in an attempt to approach the different argumentative mechanisms that Al-Askari employed to be able to influence and persuade the recipient.

To achieve these goals, the study was divided into a preface and two sections, the first of which is to apply the pragmatic analysis of argumentative mechanisms to the Al-Askari's discourse according to Decroux theory, and in it:(Links,argumentative factors - argumentative peace – and Speech acts) while the second is to shed light on the means that the Al-Askari used to support his ideas and establish his intentions and in it:(evidence - values - credibility - analogy).

Key words: synonymy, Linguistic differences, argumentative peace, argumentative links .argumentative factors